الفصل الثانى

مقوِّمات البحث النحوى فى تفسير البيضاوى

استعان البيضاوى فى تفسيره بكثيرٍ من علوم الشريعة وعلوم العربية وغيرها، ولقد كانت استعانته بعلم النحو واضحة فى تفسيره أشد الوضوح؛ فالبيضاوى نحوى، وقد أثبتت له كتب التاريخ والتراجم بعض المؤلفات فى النحو خاصة؛ فمن أين استقى البيضاوى مادته النحوية الواردة فى تفسيره؟ وما مصادر الاحتجاج التى جعلها معتمدة فيه؟ وأين وقف من مذاهب النّحاة ومن القراءات والقراء فى تفسيره؟ وأىّ نوع من الشواهد والأمثلة ساقه خلال مباحثه النحوية؟ وكيف كان أسلوبه التعبيرى ومصطلحاته النحوية؟ هذا ما نحاول الجواب عنه فى هذا الفصل - إن شاء الله تعالى -.

أولاً - مصادره النحوية فى تفسيره :

أخذ البيضاوى مادته النحوية الواردة فى تفسيره عن كثير من النّحاة، وقد صرَّح بأسماء من أخذ عنهم من النّحاة فى بعض الأحيان، ولكنه يأخذ الآراء دون أن يذكر أسماء أصحابه فى أكثر الأحيان، والمتتبع لآرائه النحوية فى تفسيره يجد نفسه أمام الحقائق التالية:

1 - أنَّ البيضاوى لم يذكر أسماء الكتب أو المراجع التى استقى منها آراء أصحابها، بل يكتفى بذكر القول وصاحبه دون إشارة إلى الكتاب الأصلى أو الوسيط الذى نقل عنه ذلك القول.

2 - أنَّ نقوله لم تخرج عن بعض مشاهير النّحاة؛ كـ(سيبويه، والخليل، والأخفش، والفرّاء، وأبى على الفارسى، وابن جنى، وقطرب)، مع إهمال سواهم من النّحاة.

3 - أنه لم يحرص على تحرى الدقة فى نقل نصوصه النحوية التى أخذها من غيره، فهو لم يُشر مطلقًا إلى بداية أى نص أو نهايته، وهو كذلك لم ينقل نصوصه نقلاً حرفيًّا تامًّا كما وردت فى كتب أصحابها.

4 - إنه أغفل ذكر الزَّمخشرى[1] فيمن نقل عنهم؛ مع كثرة نقوله عنه، ومن الغريب أن يخلو تفسيره من اسم الزَّمخشرى تصريحًا أو تلميحًا على الرغم من اعتماده الواضح عليه فى

---

(1) هو: (جار الله أبو القاسم) محمود بن عمر الخوارزمى الزَّمخشرى، مفسِّر، محدث، متكلِّم، نحوى، لغوى، أقام بمكة زمنًا فلُقِّب بـ(جار الله)،وكان معروفًا بالاعتزال، تُوفِّى سنة 538هـ، من مصنفاته: =

تفسيره بعامة وفى النحو بخاصة، وهو اعتماد لم يخف على أحدٍ ممن قرأ التفسيرين حتى سمَّى بعض المؤرخين تفسير البيضاوى (مختصر الكشاف) [1] - وسيأتى الكلام فى ذلك فى موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

من نقل عنهم من النحاة :

صرَّح البيضاوى فى تفسيره بأسماء تسعة من النّحاة الذين أخذ عنهم آراءهم، وهؤلاء التسعة هم:

1 - سيبويه [2] :

وقد صرح البيضاوى بنقله عنه فى ثمانية عشر موضعًا من تفسيره، فقد أخذ عنه القول بالتسوية بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم[3]، والقول بأن (غشاوة) فى قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ [البقرة: 7] مرفوع بالابتداء لا بالجارّ والمجرور[4]، وكذا قول سيبويه بأصالة نون (شيطان) تارة على أنه من (شطن) إذا بعُد عن الصلاح، وزائدة تارة أخرى على أنه من (شاط) إذا بطُل[5].. وقوله بأن (لن) حرف

= المفصَّل فى علم العربية، الكشَّاف عن حقائق التنزيل، الفائق فى غريب الحديث، الأنموذج فى النحو، وغيرها [انظر فى ترجمته: معجم الأدباء 19/ 126 - 135، وفيات الأعيان 2/ 107 - 110 وغيرهما].

(1) انظر: مفتاح السعادة 2/ 104، طبقات المفسرين؛ للداوودى 1/ 248، شذرات الذهب 5/ 392 وغيرها.

(2) هو: شيخ نحاة العربية؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ النحو والأدب من: الخليل، ويونس بن حبيب، وأبى الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر.. قَدِمَ بغداد وناظر الكسائى، تُوفِّى سنة 180هـ، من آثاره: (الكتاب) فى النحو؛ وهو أعظم ما صنَّف فيه [انظر: معجم الأدباء؛ لياقوت 16/ 114، الوفيات 1/ 238 - 239].

(3) انظر: أنوار التنزيل 1/ 15، سيبويه 3/ 251 وما بعدها.

(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 24، سيبويه 2/ 128.

(5) انظر: الأنوار 1/ 28، سيبويه 4/ 321.

مقتضب[1]، وكذلك قوله بأن معنى (أما زيد فذاهب)، مهما يكن من شىء فزيد ذاهب؛ أى هو ذاهب لا محالة، وأنه منه عزيمة[2].. وكذا نقل قول سيبويه: بأن (خطايا) أصله خطايئ كخطايا، الياء الزائدة همزة لوقوعها بعد الألف، واجتمعت همزتان فأُبدلت الثانية ياء ثم قُلبت ألفًا، وكان الهمزة بين الألفين فأُبدلت ياء[3]. إلى غير ذلك من الأقوال[4]، وسيأتى ذكر بعضها فى مواضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

2 – الخليل [5]:

وقد صرح البيضاوى بالنقل عنه فى خمسة مواضع من تفسيره، فقد نقل عنه قوله بإضافة (إيّا) إلى ما بعدها من الياء والكاف والهاء، واحتجاجه على ذلك بما حكاه عن بعض العرب من قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيّا الشوابّ»[6].

وقوله فى ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: 1]: بأنها وسائر الألفاظ التى يتهجى بها أسماء مسمياته الحروف التى رُكِّبت منها الكلم، لدخولها فى حَدِّ الاسم، واعتوار ما يخص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها[7].. وقوله: بأن (لن) حرف مقتضب تارة وأنه مركَّب، وأصله (لا أنَّ) على الروايتين عنه[8].. وقوله: بأن الأصل فى (خطايا): خطايئ؛ فقُدمت الهمزة على الياء فصارت خطائى، ثم توالت فيها الإعلالات حتى صارت (خطايا) [9].. وقوله: بأن

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 40، سيبويه 3/ 5.
(2) انظر: الأنوار 1/ 44، سيبويه 3/ 137.
(3) انظر: الأنوار 1/ 64، سيبويه 4/ 377، 4/ 390.
(4) انظر: أنوار التنزيل 1، 66، 67، 142، 153، 154، 233، 339، 509، 2/ 34، 44 وغيرها.
(5) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى، نحوى، لغوى، أول من ابتكر العروض، من مؤلفاته: العروض، والشواهد، والنقط والشكل، والعين، والإيقاع، والجُمل.. تُوفِّى سنة 170هـ [انظر: معجم الأدباء 11/ 72 – 77، الإنباه 1/ 341 – 347].
(6) انظر: الأنوار 1/ 9، سيبويه 1/ 279، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 173.
(7) انظر: أنوار التنزيل 1/ 13، سيبويه 3/ 261، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 177.
(8) انظر: الأنوار 1/ 40، سيبويه 3/ 5، شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 7/ 15.
(9) انظر: الأنوار 1/ 64، سيبويه 4/ 377، 390.

(أن يضرب) فى قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: 26] مخفوض المحل بإضمار (مِنْ)[1].

3 – الأخفش[2]:

صرح البيضاوى بالنقل عنه فى ثلاثة مواضع، وإن كان قد أخذ ببعض أقواله فى مواضع أخرى دون أن ينسبها إليه، فقد نسب إليه القول بأن رفع (غشاوة) فى قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: 7] إنما هو بالجارِّ والمجرور لا بالابتداء[3]، وأن (مِنْ) فى قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: 23] زائدة؛ أى فأتوا بسورة مماثلة للقرآن العظيم فى البلاغة وحُسن النَّظم[4].. وقوله بأن (الصلاة) من قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النساء:101] منصوبٌ على المفعولية بزيادة (مِن)[5]؛ هذا ما نسبه إلى الأخفش صراحة[6]، ولكنه لم ينسب إلى الأخفش قوله الشهير بحذف عين الكلمة والتعويض عنها بتاء فى آخر الكلمة[7]، وقد ذكر البيضاوى المسألة مرتين فى تفسيره ولم ينسب القول إلى الأخفش فيهما[8].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 44، سيبويه 3/ 137.

(2) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعى، نحوى عالم باللغة والأدب، وهو أبرّ أصحاب سيبويه، تُوفِّى سنة 215هـ، من مؤلفاته: معانى القرآن، والاشتقاق، والأوسط [انظر: طبقات الزبيدى؛ ص72 – 74، بغية الوعاة؛ ص258].

(3) انظر: الأنوار 1/ 24.

(4) انظر: الأنوار 1/ 38.

(5) انظر: الأنوار 1/ 233.

(6) وقد ذكر الأخفش آية البقرة الأولى؛ وذكر أن (وعلى أبصارهم غشاوة) مستأنفة [انظر: معانى القرآن؛ للأخفش 1/ 36]، ولكنه لم يُشر مطلقًا إلى الآية الثانية (فائتوا بسورة من مثله) ولا إلى قوله تعالى: (فليس عليكم جناح أن يقصروا من الصلاة) فى كتابه «معانى القرآن»، وربما ذكره فى كتاب آخر لم يصل إلينا.

(7) انظر: شرح الشافية؛ الرضى 3/ 151.

(8) انظر: أنوار التنزيل 1/ 233، 2/ 126.

4 – **المبرّد** [1] :

وقد نقل عنه البيضاوى فى تفسيره مسألتين؛ إحداهما: أن الكلام فى قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] جملة واحدة لا جملتان كما يرى سيبويه[2]، وأنَّ الفاء للسببية دخلت لتضمنها معنى الشرط، إذ المعنى: والذى سرق والتى سرقت[3].. الثانية: أن (سفه) بكسر الفاء متعد وبالضم لازم[4].

5 – **الفرّاء** [5] :

وقد نقل عنه البيضاوى مسألة واحدة؛ وهى قوله: بأن (لن) أصلها (لا) فأُبدلت الألف نونًا[6].

6 – **قطرب** [7] :

وقد نقل عنه البيضاوى: أن ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: 1] قد تكون مزيدة للتنبيه ولدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر[8].

---

(1) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر؛ الملقب بالمبرد، نحوى، لغوى، أديب، شاعر، من مؤلفاته: المقتضب، والكامل، والتنبيه على أغاليط الرواة، والفاضل؛ وغيرها.. تُوفِّى سنة 285هـ [انظر: أخبار النحويين البصريين؛ ص72 – 80، نزهة الألباء؛ ص79 – 293].

(2) انظر: سيبويه 1/ 143، 144.

(3) انظر: الأنوار 1/ 265، هامش المقتضب 3/ 225.

(4) انظر: الأنوار 1/ 88، القاموس المحيط (سفه).

(5) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، أبرع الكوفيين فى النحو، تُوفِّى سنة 207هـ، له: معانى القرآن، والمذكَّر والمؤنث، والمقصور والممدود [انظر فى ترجمته: معجم الأدباء 2/ 9 – 14، الوفيات 2/ 301 – 304].

(6) انظر: الأنوار 1/ 40، كافية الرضى 2/ 235، أوضح المسالك 4/ 150.

(7) هو: أبو على محمد بن المستنير، نشأ بالبصرة، وتلقى عن عيسى بن عمر، ولزم سيبويه، وكان حاذقًا للجدل والكلام، وله فى النحو كتاب (العلل)، تُوفِّى ببغداد سنة 206هـ [انظر فى ترجمته: نشأة النحو؛ ص91 – 92].

(8) انظر: الأنوار 1/ 14.

7 – ثعلب [1] :

ونقل عنه البيضاوى مشاركته للمبرد فى قوله السابق: بأن (سفه) بكونه بالكسر متعديًا وبالضم لازمًا[2].

8 – أبو على الفارسى [3] :

نقل البيضاوى عنه مشاركته للخليل بن أحمد فى القول: بأن ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: 1]، وسائر حروف المعجم التى يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف التى رُكِّبت منها الكلم، لدخولها فى حَدِّ الاسم، واعتوار ما يخص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها[4].

9 – ابن جنّى [5] :

وقد نقل عنه البيضاوى موافقته سيبويه فى أن حروف الإبدال أحد عشر حرفًا[6]، ولعلَّ البيضاوى كان يعنى ابن جنّى – وإن لم يصرح به – حين قال: بجواز الجر على الجوار فى قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة: 6] على قراءة جر (أرجلكم)، وما

---

(1) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى، كوفى النزعة، أخذ النحو عن: الطوال، وابن قادم، وسلمة بن عاصم.. ومن مؤلفاته: المجالس، والفصيح، وغيرهما.. تُوفِّى سنة 291هـ [انظر فى ترجمته: الأدباء 5/ 102، طبقات الزبيدى؛ ص155].

(2) انظر: الأنوار 1/ 88، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 263، اللسان (سفه).

(3) هو: أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى، النحوى، تُوفِّى سنة 377هـ، له فى النحو: الإيضاح، والتكملة، والحجة فى القراءات، وغيرها [انظر فى ترجمته: معجم الأدباء 7/ 272 – 291، الوفيات 1/ 163 – 164 وغيرهما].

(4) انظر: الأنوار 1/ 13.

(5) هو: أبو الفتح عثمان بن جنى، نحوى، لغوى، صرفى، أكثر من الأخذ عن أبى على الفارسى، وصاحَب المتنبى، تُوفِّى سنة 392هـ، من مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع، وغيرها [انظر فى ترجمته: معجم الأدباء 12/ 81، 115، بغية الوعاة؛ ص322، وغيرهما].

(6) انظر: الأنوار 1/ 14، سر الصناعة؛ لابن جنى 1/ 62 – 63.

ذكره من أنَّ النّحاة لهم باب فى ذلك[1]، فإن ابن جنّى هو الذى خصص للجوار بابًا خاصًّا فى كتابه (الخصائص)[2].

ولا شك أن نقول البيضاوى النحوية فى تفسيره قد تخطَّت أقوال وآراء هؤلاء التسعة الذين صرَّح بالنقل عنهم، فقد أورد كثيرًا من الأقوال والآراء لغيرهم، وسوف يتضح ذلك عند توثيق آرائه النحوية الواردة فى تفسيره، ولعلَّ عذره فى عدم نسبة هذه الأقوال والآراء إلى أصحابها، وكذا فى عدم تحرى الدقة فى نقل نصوصه النحوية التى أوردها راجع إلى أنَّ كتابه فى التفسير لا فى النحو خاصة، وما النحو إلَّا رافد من روافده الكثيرة فيه.

(1) انظر: الأنوار 1/ 257.

(2) انظر: الخصائص؛ لابن جنى 3/ 218 – 227.

ثانيًا – مصادر الاحتجاج النحوى فى تفسيره :

على الرغم من أنَّ البيضاوى ذو معرفة وثيقة بأصول الفقه، وله فيه بعض المؤلفات[1]، وكما هو معروف فإن علم أصول النحو قام على نهج علم أصول الفقه[2]، فإن البيضاوى لم يتعرض كثيرًا لقضايا أصول النحو فى تفسيره، ومن ذلك مصادر الاحتجاج النحوى.

إنَّ ما ذكره البيضاوى من هذه المصادر لا يعدُو أن يكون نتفًا مبعثرة فى ثنايا تفسيره، فإذا كانت مصادر الاحتجاج النحوى أربعة؛ وهى: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الأصل[3]، فإن البيضاوى لم يذكرها جميعًا فى تفسيره باصطلاحاتها، وإنما اكتفى بذكر بعضها فقط، وما ذكره منها لم ينص عليه صراحة بمصطلحه المعروف والمتداول عند النّحاة غالبًا، وإنما كان يتناول المسائل النحوية الجزئية الداخلة تحت هذا النوع أو ذاك من مصادر الاحتجاج دون إطلاق المصطلح الأصولى الذى تندرج تحته فى غالب الأحيان، وإليك بيان ذلك:

1 – السماع :

يعتمد البيضاوى على السماع مصدرًا أساسيًّا من مصادر الاحتجاج فيما يُعالجه من قضايا نحوية، وإذا كانت مصادر السماع التى يحتجّ بها عند النحاة ثلاثة: (القرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف، وكلام العرب شعره ونثره) [4]، فإن البيضاوى لم يعتمد من هذه المصادر السماعية إلَّا على اثنين فقط؛ هما (القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا، ونثرًا)، أما الحديث الشريف – وهو المصدر الثانى من مصادر السماع عند النحاة – فلم يعدُّه من مصادر احتجاجه النحوى؛ إذ إنه لم يستشهد بحديث نبوى واحد فى أيَّة مسألة نحوية فى تفسيره، وهو ما لا نرضاه منه، ولقد أثبتنا فى كتابنا (منهج السيوطى فى أصول النحو) حجج أولئك الرافضين

---

(1) انظر: مؤلفاته؛ ص 13 من هذا الكتاب.
(2) انظر: الاقتراح؛ للسيوطى، ص47 – 48، منهج السيوطى فى أصول النحو؛ ص94 – 101.
(3) انظر: الاقتراح؛ ص22 – 24.
(4) المرجع السابق؛ ص36.

لجعل الحديث النبوى مصدرًا للاحتجاج النحوى، وقمنا بالرد عليها بما نحسب أنه يقطع الطريق على هؤلاء فى هذا الشأن[1].

2 – القياس :

البيضاوى عند تعرضه لبعض المسائل النحوية فى تفسيره بعض المواضع القياسية، التى يجرى هو فيها القياس بنفسه وإن لم ينص على ذلك صراحة، ومن هذه المواضع:

(أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] يقول البيضاوى: (وسواء) اسمٌ بمعنى الاستواء، نعت به كما نعت بالمصادر، قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: 64]، رفع على أنه خبر إن، وما بعده مرتفع به على الفاعلية، وكأنه قيل: إنَّ الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خبر لِمَا بعده، بمعنى: إنذارك وعدمه سيّان عليهم، والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أُريد به تمام ما وضع له[2]، أما إذا أُطلق وأُريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنًا على الاتساع فهو كالاسم فى الإضافة والإسناد إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ [البقرة: 13]، وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]، وقولهم[3] (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه)[4]... فقد قاس الفعل حين لا يراد به مجموع الدلالة على الحدث والزمن، وصار دالًّا على مجرد الحدث على الاسم فى جواز إضافته والإسناد إليه، مستشهدًا على ذلك بما رأيته.

(ب) وقد يذكر الحُكم القياسى، ثم يذكر علة خروج ما خرج عنه، كما فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: 228]، إذ يقول عن لفظة (قروء): «وكان

---

(1) انظر: منهج السيوطى فى أصول النحو (للمؤلف)؛ ص62 – 67.

(2) يعنى: مجموع الدلالة على الحدث والزمان معًا [انظر: التسهيل؛ لابن مالك، ص4 – 6 وغيره].

(3) الأنوار 1/ 22.

(4) ذكر السيوطى هذا المثل وخرَّجه إما على إضمار (أن)، وإما على أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر؛ وهو سماعك، لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرد لأحد مدلوليه [انظر: همع الهوامع؛ للسيوطى 1/ 6].

القياس أن يذكر بصيغة القلة التى هى (الأقراء)، ولكنهم يتسعون فى ذلك، فيستعملون كل واحد من البناءين مكان الآخر، ولعلَّ الحُكم لما عم المطلقات ذوات الأقراء تضمن معنى الكثرة فحُسن بناؤها»[1]. فترك الجمع القياسى وهو جمع القلة (أقراء) إلى غير القياسى وهو جمع الكثرة (قروء) علته كثرة الاستعمال التى تُتيح التوسع فى وضع كل منهما فى موضع الآخر. وهو تعليل عامة النّحاة[2] وإن أضاف إليها البيضاوى علة أخرى تتصل بمعنى الآية الكريمة، وهذا ما يُحسب له.

(جـ) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: 248] يقول البيضاوى عن (التابوت): «ومن قرأه بالهاء فلعله أبدله منه، كما أبدل من تاء التأنيث لاشتراكهما فى الهمس والزيادة»[3]. فهو يرى جواز قياس تاء (التابوت) على التاء المتحركة فى آخر نحو (فاطمة) بجامع اشتراكهما فى الهمس والزيادة[4].

(د) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود: 89] يقول: «وقرئ (مثل) بالفتح لإضافته إلى المبنى كقوله[5]:

لم يمنع الشرب عنها غير أن نطقت حمامة فى غصون ذات أوقال»[6]

---

(1) انظر: الأنوار: 1/ 122.

(2) انظر: أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 254، شرح الأشمونى 4/ 66 وغيرهما.

(3) انظر: الأنوار 1/ 131.

(4) يذكر أبو جعفر النحاس: أن (التابوه) بالهاء لغة الأنصار [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 326].. ويُجيز العكبرى كونه لغة أو أن يكون على إبدال الهاء من التاء [انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 198].

(5) البيت لقيس بن الأسلف، وقيل: غيره، والأوقال: جمع وقل؛ وهو: البقل اليابس.. والبيت من شواهد سيبويه 2/ 329، الخزانة 2/ 46، وابن يعيش 3/ 80، التصريح 1/ 15.

(6) انظر: الأنوار 1/ 467.

فقد قاس (مثل) على (غير) فى جواز البناء عند إضافتهما إلى غير المتمكن بجامع اشتراكهما فى الإبهام[1].

(هـ) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الصف: 8] يقول البيضاوى: «... (يريدون ليطفئوا) أى يريدون أن يطفئوا، واللام مزيدة لِمَا فيها من معنى الإرادة تأكيدًا لها، كما زيدت لِمَا فيها من معنى الإضافة تأكيدًا لها فى (لا أبا لك)[2]، فاللام لِمَا فيها من معنى الإرادة زيدت لتأكيد هذا المعنى، على زيادتها لتأكيد معنى الإضافة لِمَا فيها من هذا المعنى (لا أبا لك)؛ والعلة الجامعة بين اللامين فى الموضعين هى الحرفية مع الدلالة على معنى يتطلبه السياق»[3].

(و) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: 6] يقول: «وقرئ (تستكثر) بالسكون للوقف أو الإبدال من (تمنُن) على أنه من (مَن بكذا)، أو (تستكثر) معنى تجده كثيرًا، وبالنصب على إضمار (أن)، وقد قرئ بها، وعلى هذا يجوز أن يكون الرفع بحذفها وإبطال عملها؛ كما روى :

***... أحضرُ الوغى *** [4]

---

(1) قال سيبويه بعد أن روى البيت السابق برفع (غير): وزعموا أن ناسًا من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع [سيبويه 2/ 330، وانظر: الهمع 1/ 219].

(2) انظر: الأنوار 2/ 490.

(3) قال سيبويه عن تكرير المادى المضاف: وقال الخليل - رحمه الله -: هو مثل: لا أبا لك؛ قد علم أنه لو لم يجىء بحرف الإضاف قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هنا بمنزلة الاسم الثانى فى قوله: يا تيم قيم عدى [سيبويه 2/ 206].

(4) البيت لطُرفة بن العبد، وهو بتمامه:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

والوغى: الحرب، واحضر: أشهد [وهو من شواهد: ابن الشحرى فى أماليه 1/ 83، والخزانة 1/ 57، 2/ 594، وسيبويه 3/ 99 وغيرها].

بالرفع[1] فجواز النصب بتقدير (أنْ) يُتيح لنا القياس أن نُجيز الرفع كذلك بحذف (أنْ) المقدرة عند إجازة النصب»[2].

(ز) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ﴾ [المدثر: 35][3] يقول البيضاوى: «... وإنما جمع (كبرى) على (كُبَر) إلحاقًا لها فُعْلة، تنزيلاً للألف منزلة التاء، كما أُلحقت (قاصعاء) بـ(قاصعة) فجُمعت على (قواصع) »[4]. فهو يرى أن (فُعْلى) قد قيست على (فُعْلة) فأُلحقت بها فى الجمع على (فُعَل)، وأنَّ لذلك نظيرًا وهو قياس (فاعلاء) على (فاعلة) فى الجمع على (فواعل)، والعلة الجامعة فى ذلك كله هى ختمها جميعًا بعلامة التأنيث.

3 – استصحاب حال الأصل :

وقد ذكره البيضاوى صراحة فى موضعين من تفسيره؛ وهما:

أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] يقول عن عمل (إن): «قال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعًا بالخبرية، وهى بعد باقية مقتضية للرفع، قضية للاستصحاب، فلا يرفعه الحرف»[5]. وأجيب: بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد لتخلفه عنها فى خبر (كان)، وقد زال بدخولها، فتعين إعمال الحرف، فهو ينقل عن الكوفيين إنكارهم عمل (إن) الرفع فى خبرها فهو عندهم مرفوع بالخبرية، وهى لا تزال باقية مقتضية للرفع استنادًا إلى حجية استصحاب حال الأصل[6].

---

(1) انظر: الأنوار: 2/ 542.

(2) ينقل سيبويه قول العرب: مره يحفرها (بالجزم)، وأجاز (يحفرُها) بالرفع، على تقدير أن الأصل: مُره أن يحفرها (بالنصب)، فإذا لم تذكر (أنْ) جاز الرفع [انظر: سيبويه 3/ 99، والهمع 1/ 6].

(3) انظر: الأنوار 1/ 544.

(4) القصعة والقاصعة والقاصعاء: جحر اليربوع؛ وجمعه: قواصع، شبهوا فاعلاء بفاعلة، فجمعوهما على فواعل [انظر: القاموس المحيط واللسان (قصع)].

(5) انظر: الأنوار 1/ 21.

(6) انظر: المسألة 22 من الإنصاف 1/ 176 – 185.

ب) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111] يقول: «... (وإن كلا) وإنْ كل المختلفين من المؤمنين والكافرين، والتنوين بدل من المضاف إليه، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الإعمال اعتبارًا للأصل»[1]. وهذه القراءة هى شاهد شائع عند النّحاة لإعمال (إنْ) مخففة رجوعًا بها إلى الأصل[2].

4 – عدم النظير :

وهو – كما أسلفنا – من الأصول النحوية غير الأساسية، وقد أخذ به البيضاوى فى موضعٍ واحد من تفسيره، وذلك عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: 194]؛ حيث يقول: «... وقرئ (إن الذين) بتخفيف (إن) ونصب (عباد) على أنها نافية عملت عمل (ما) الحجازية ولم يثبت مثله»[3]. فقوله: (لم يثبت مثله) ربما قصد بها عدم وجود شواهد يستند إليها من قرأ بهذه القراءة[4]، أو لعله قصد عدم نظير مثله؛ أى بإعمال (إنْ) عمل (ما) التى تعمل عمل (ليس) بالحمل عليها، و(إن) محمولة على محمول على ما هو عامل، فيكون عملها أضعف؛ وقد أنكره بعض النّحاة، ومع ذلك فإن عدم النظير من أضعف الأدلة الأصولية[5].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 471 – 472.

(2) انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص339، أوضح المسالك 1/ 366، شرح التصريح 1/ 231 وغيرهما.

(3) انظر: الأنوار 1/ 371.

(4) القراءة لسعيد بن جُبير، وقد احتجَّ لها ابن جنى؛ على إعمال (إن) حملا على (ما) [انظر: المحتسب 1/ 270]... وأجازها الزَّمخشرى [انظر: الكشاف 2/ 138]... وقد أثبتها المتأخرون وجمعوا لها شواهد [انظر: التسهيل؛ ص57، شرح الأشمونى 1/ 255، أوضح المسالك 1/ 291 وغيرها].

(5) أنكر ابن النحاس القراءة وأضعفها [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 168 – 169] وكذا العكبرى، وأجاز نصب (عيادًا) على الحالية على قراءة رفع (أمثالكم) [انظر: التبيان 1/ 608]. وفى شرح التصريح: أن المنع قول الفراء، وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع [انظر: شرح التصريح 1/ 201].

5 – كثرة الاستعمال :

يذكر الأصوليون من النّحاة أن كثرة الاستعمال وإن لم تكن من مصادر الاحتجاج إلَّا أن لها قوة تفوق قوة القياس، فإذا تعارض القياس وكثُر الاستعمال كانت الغلبة لكثرة الاستعمال[1].

وقد احتج البيضاوى بكثرة الاستعمال فى موضعٍ واحد من تفسيره؛ وذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾ [هود: 89] يقول البيضاوى: «.. وعن ابن كثير (يُجرمنكم) بالضم، وهو منقول عن المتعدى إلى مفعول واحد، والأول أفصح، فإن (أجرم) أقل دورانًا على ألسنة الفصحاء»[2]. فهو يغلِّب قراءة (يجرمنكم) بفتح الياء من (جرم) الثلاثى على القراءة بضمها من (أجرم) لكثرة دورانها على ألسنة الفصحاء[3]، فكثرة الاستعمال – عنده – موضع احتجاج وتغليب.

ولعلَّنا لاحظنا – من خلال تتبعنا لمصادر الاحتجاج النحوى عند البيضاوى ما يلى:

1 – أنه لم يستعمل من الأصول النحوية المعتمدة عند النّحاة – وهى: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال – إلَّا ثلاثة فقط؛ وهى: (السماع، والقياس، والاستصحاب)، تاركًا الاحتجاج بالإجماع.

2 – وأنه لم يستعن من الأدلة الأصولية الأخرى سوى بعدم النظير وكثرة الاستعمال.

3 – أنه لم يستخدم مصطلحات علم أصول النحو إلَّا مصطلحا واحدًا، وهو استصحاب حال الأصل.

4 – أنَّ عنايته بالقياس فاقت عنايته بجميع الأصول النحوية بصورة واضحة.

---

(1) انظر: الخصائص 1/ 385، الاقتراح؛ للسيوطى، ص51.

(2) انظر: الأنوار 1/ 467.

(3) فى القاموس جرمه يجرمه قطعه ولأهله: كسب كاجترم [القاموس المحيط (جرمه)]، وقال فى اللسان: قال الفراء: القُراء قرءوا (ولا يجرمنكم)، وقرأها يحيى بن وثاب (ولا يجرمنكم) من أجرمت، وكلام العرب بفتح الياء [اللسان (جرم)]... وقال العكبرى: هما لغتان [انظر التبيان 1/ 416]... وذكر ابن جنى: أن فى قراءة ضم الياء ضعفًا [انظر: المحتسب 1/ 206، وانظر: معانى القرآن؛ للفراء 1/ 299].

ثالثًا – موقفه من مذاهب النحاة فى تفسيره :

لا يمكننا أن نتصور أن البيضاوى وقد عاش حياته بين سنىّ القرن السابع الهجرى، منتميًا إلى إحدى المدارس النحوية الثلاث (البصرية، والكوفية، والبغدادية)، وإنما هو – شأن عامة المتأخرين من النحاة – لم يكن ذا مذهب خاص فيما يورده من الأقوال والآراء النحوية التى تعرض له خلال تفسيره، ولكنه كان يأخذ بما يراه عنده راجحًا من آراء أصحاب تلك المذاهب أو المدارس، ومع ذلك فإنه قد يميل إلى مذهب آخر فى بعض الأحيان، وربما ترك آراء هذا المذهب أو ذاك باحثًا عن قولٍ أو رأيٍ مغاير لهما، وقد يعرض المسألة النحوية معرضًا عن ذكر الآراء الخلافية فيها تمامًا، وهو ما نعرض له هنا مع عرض بعض النماذج التى تُبرز كلًّا من هذه الاتجاهات عنده...

وجهته البصرية الغالبة :

أخذ البيضاوى فى تفسيره بكثير من آراء البصريين فيما عرض له من المسائل الخلافية، بل إنه يعبِّر عن البصريين فى بعض الأحيان بقوله (أصحابنا البصريين)[1]، ومن أمثلة أخذه عن البصريين:

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: 1] يقول البيضاوى: «والاسم عند أصحابنا البصريين من الأسماء التى حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال واشتقاقه من السمو، لأنه رفعة للمسمى وشعار له، ومن السمة عند الكوفيين، وأصله: وسم، حُذفت الواو وعوِّضت عنها همزة الوصل، ليقل إعلاله. ورُدّ بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره فى كلامهم»[2]. فهو يأخذ بقول البصريين باشتقاق الاسم من السمو لا من الوسم، كما يرى الكوفيون[3].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 6.

(2) انظر: الأنوار 1/ 6.

(3) انظر المسألة الأولى من الإنصاف 1/ 6 – 16، شرح المفصل؛ لابن يعيش 1/ 23 – 24، أوضح المسالك 1/ 34.

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1] يقول: «(والأرحام) بالنصب عطف على محل الجارّ والمجرور كقولك: مررت بزيد وعمرًا، أو على (الله)، أى اتقوا الله واتقوا الأرحام فَصِلُوها ولا تقطعوها، وقرأ حمزة[1] بالجر عطفًا على الضمير المجرور، وهو ضعيف، لأنه كبعض الكلمة»[2]. ورفض العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار من أقوال البصريين[3].

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: 14] يقول البيضاوى: «وقرأ نافع[4] وابن عامر[5] (ندخل) بالنون، و(خالدين)[6] حال مقدرة كقولك: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، وكذلك (خالدًا)، وليستا صفتين لـ(جنات) و(نارًا)، وإلَّا لوجب إبراز الضمير، لأنهما جريا على غير من هما»[7]. والقول بوجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير من هما له من أقوال البصريين[8].

---

(1) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، وُلِدَ سنة 80هـ، وكان تاجرًا، عابدًا، متورعًا، تُوفِّى فى خلافة المنصور سنة 156هـ [انظر فى ترجمته: غاية النهاية 1/ 261، المستنير 1/ 7].

(2) انظر: الأنوار 1/ 199.

(3) انظر: الإنصاف المسألة (65) 2/ 463 – 474، شرح الكافية؛ للرضى 1/ 295، التصريح 2/ 190، حاشية الصبان.

(4) هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى، وأصله من أصفهان، وكان إمام دار الهجرة، وتُوفِّى بها سنة 169هـ [انظر فى ترجمته: غاية النهاية 2/ 330، 1/ 6].

(5) هو: عبد الله بن عامر الشامى اليحصبى، قاضى دمشق فى خلافة الوليد بن عبد الملك، ويُكنى (أبا عمرو)، تُوفِّى بدمشق سنة 118هـ [انظر فى ترجمته: غاية النهاية 1/ 423، المستنير 1/ 6].

(6) من الآية السابقة؛ وهى قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [النساء:13].

(7) انظر: الأنوار 1/ 205.

(8) انظر: الإنصاف م 8 – 1/ 57 – 65، كافية الرضى 1/ 86، شرح الأشمونى 1/ 191 وغيرها.

4) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: 88] يقول: «وقيل: هو فعل ماضى مجهول أسند إلى ضمير المصدر، وسكن آخره تخفيفًا، ورد بأنه لا يسند إلى المصدر والمفعول به مذكور»[1]. وهو ما ذكره أيضًا فى تفسيره قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِىَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14]، ووصف إنابة غير المفعول به بالضعف[2]، وهو قول البصريين[3].

5) وكذا عند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ﴾ [المائدة: 119] فهو يقول عن (يوم): «وقيل: إنه خبر، ولكنه بنى على الفتح بإضافته إلى الفعل، وليس بصحيح، لأن المضاف إليه معرب»[4]. والقول بوجوب إعراب الظرف المضاف إلى المضارع والجملة الاسمية من أقوال البصريين[5].

6) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِىٓ إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُۥ دَعْوَةٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَلَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [غافر: 43] يقول البيضاوى: «(لا جرم) لا ردَّ لما دعوه إليه، و(جرم) فعل بمعنى: حق، وفاعله (أن ما تدعوننى إليه ليس له دعوة فى الدنيا ولا فى الآخرة)؛ أى حق عدم دعوة آلهتكم إلى عبادتها أصلا...»[6]. وهذا تفسير شيخ البصريين سيبويه[7]، والحق أن ما أخذه البيضاوى من أقوال البصريين أكثر من أعرضه كله هنا[8].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 78.

(2) انظر: الأنوار 2/ 388.

(3) انظر: الجُمل؛ للزَّجَّاجى، ص78 – 79، اللمع؛ لابن جنى، ص118، أوضح المسالك 2/ 149، شرح التصريح 1/ 290.

(4) الأنوار 1/ 291.

(5) انظر: أوضح المسالك 3/ 136، شرح التصريح 2/ 42، الأشمونى بحاشية الصبان 2/ 257.

(6) انظر: الأنوار 2/ 143.

(7) يقول سيبويه: وأما قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل:62] فأن (جرم) عملت فيها لأنها فعل؛ ومعناها: لقد حق أن لهم النار [سيبويه 3/ 138].

(8) انظر: الأنوار 1/ 300، 2/ 113، 341، 342، 386 وغيرها.

أخذه من أقوال الكوفيين :

بالرغم مما غلب على البيضاوى من الأخذ بآراء البصريين وأقوالهم، بل إنه عَدَّ نفسه واحدًا منهم بقوله (أصحابنا البصريين)، إلا أنه لم يتعصب لكل ما قالوا به، فقد اختار بعض أقوال الكوفيين فى المسائل الخلافية؛ حيث رجحت عنده أقوال البصريين، وما ورد من ذلك فى تفسيره لا يزيد على موضعين فقط؛ وهما :

أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77] يقول البيضاوى: «و(اتَّخذ) افتعل من (تخذ) كاتَّبع من تبع، وليس من الأخذ عند البصريين، وقرأ ابن كثير[1] والبصريان[2] (لتخذت) أى لأخذت». فقد فسر الآية على رأى الكوفيين، ثم حكى القراءة الأخرى وشرحها على قول البصريين[3] باقتضاب، فقول الكوفيين هو ما اعتمده وسبق إليه.

ب) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ [البقرة: 132] يقول البيضاوى: «(يا بَنى) على إضمار القول عند البصريين، متعلِّق بـ (وصَّى) عند الكوفيين، لأنه نوع منه ونظيره :

رجلان من ضُبَّة أخبرانا إنا رأينا رجلاً عريانا[4]

بالكسر»[5] . وهو ما نص عليه غيره[6].

---

(1) هو: عبد الله بن كثير، المكى إمام أهل مكة، وُلِدَ بها سنة 45هـ وبها تُوفِّى سنة 120هـ [انظر ترجمته فى: غاية النهاية 1/ 433، المستنير 1/ 6].

(2) يعنى بهما: أبو عمرو البصرى، وهو: زيان بن العلاء بن عمار المازنى، التميمى البصرى، وُلِدَ بمكة سنة 68هـ وتُوفِّى بالكوفة سنة 154هـ [وانظر ترجمته فى: غاية النهاية 1/ 288، المستنير 1/ 6]. ويعنى بالبصرى الثانى: يعقوب بن إسحاق الحضرمى، وقد سبقت ترجمته ص 22 من هذا الكتاب.

(3) انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص396، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 468، التبيان؛ للعكبرى 2/ 857 وغيرها.

(4) البيت من الرجز، ولم يُنسب لقائل [والبيت فى الخصائص 2/ 338، خزانة الأدب 4/ 23].

(5) انظر: الأنوار 1/ 88.

(6) انظر: التبيان؛ للعكبرى 1/ 118، مفاتيح الغيب 2/ 437، الكشاف 1/ 313].

تركه الترجيح أحيانًا بين الآراء المتعارضة :

وقد يورد البيضاوى المسألة النحوية التى تعرض له فى تفسيره، ويذكر فيها ما قاله أصحاب المدرستين من آراء متعارضة، ومع ذلك فهو يتركها للقارئ ليختار وحده ما يراه، دون أن يتدخل البيضاوى بترجيح رأى أو استبعاد آخر، ومن ذلك :

أ) فى تفسير قول تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3] حيث يقول: «وتقف الكوفية عليها[1] بالهاء كالأسماء، والبصرية بالتاء كالأفعال»[2]. هكذا يعرض القولين دون تدخل منه فيهما[3].

ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص:82] يقول: «(ويكأن) عند البصريين مركَّب من (وى) للتعجب، و(كأن) للتشبيه، والمعنى: ما أشبه الأمر أن الله يبسط الرزق، وقيل: من (ويك) بمعنى: ويلك، وأن تقديره: ويك اعلم أن الله...» [4]. فهو لم يرجِّح قولاً كما رأيت[5].

انصرافه عن الآراء الخلافية :

وقد تعرض المسألة النحوية للبيضاوى فلا يستقصى ما فيها من آراء خلافية بين المذهبين أو بين علماء المذهب الواحد، بل ينأى بنفسه وبقارئه عن الخوض فى الخلافات تمامًا، وربما ذكر فيها رأيًا واحدًا دون إشارة منه إلى أنه الأرجح، أو أنَّ غيره مرجوح؛ ومن أمثلة ذلك:

أ) ما يذكره عند تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ الزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: 73] حيث

---

(1) يعنى (لات).

(2) انظر: الأنوار 2/ 307.

(3) انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 1097، الجنى الدانى؛ ص490.

(4) انظر: الأنوار 2/ 201.

(5) نقل سيبويه قول الخليل: أن (ويكان) هى (وى) مفصولة عن (كأن) [انظر: سيبويه 2/ 154]. وذكر الفراء: أن (وى) متصلة بالكاف والتقدير فى (ويك): اعلم أن الله يبسط الرزق [انظر: معانى الفراء 2/ 312، وانظر: الجنى الدانى؛ ص353].

يقول: «وحذفت تاء الإقامة المعوضة عن إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها»[1]. والخلاف فى المسألة مشهور؛ فسيبويه يرى حذف الألف الثانية لزيادتها وقُربها من الطرف، بينما يرى الأخفش أن المحذوفة هى الأولى إذ هى علة التقاء الساكنين بانقلابها عن الواو[2]، ولكنَّ البيضاوى يترك الخلاف بأكمله كما رأيت.

ب) وقد أعاد البيضاوى ذِكر المسألة نفسها فى موضعٍ آخر؛ فاختار فيها أحد الرأيين السابق الإشارة إليهما دون ذكر الرأى الأخر ودون تعليق لاختيار ما اختار وترك ما ترك، وذلك فى تفسيره قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: 37]، فقد قال: «عوّض فيه الإضافة من التاء المعوضة عن العين الساقطة بالإعلال...» [3]. فقد اختار قول الأخفش دون ذكر علة اختياره له وتركه قوله سيبويه[4].

جـ) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: 40] يقول: «لم يقرب أن يراها فضلاً أن يراها، كقول ذى الرمة[5]:

إذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حُب مية يبرح[6]

مع اشتهار اختلاف النحاة حول نفى (كاد) وما إذا كان نفيها إثباتًا لخبرها أَمْ توكيدًا لنفيها[7].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 75.

(2) انظر: شرح الشافية؛ للرضى 1/ 165، أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 403، شرح التصريح؛ لخالد الأزهرى 2/ 394، شرح الأشمونى 4/ 322 – 323.

(3) انظر: الأنوار 2/ 126.

(4) انظر: شرح الشافية؛ للرضى 1/ 165، أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 403.

(5) البيت من شواهد المفصَّل؛ ص271، شرح ابن يعيش 7/ 124، خزانة الأدب 4/ 74، شرح الأشمونى 1/ 268، ولم أجده فى ديوانه، وفى اللسان (رسس) برواية (لم أجد)، وعليه فلا شاهد فيه.

(6) انظر: الأنوار 2/ 126 – 127.

(7) انظر: فى نفى (كاد)؛ التبيان 2/ 973 – 974، شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 7/ 124 – 125، شرح الأشمونى 1/ 268 – 269، حاشية الصبان 1/ 268 وغيرها.

وعلى ذلك فإنه يمكن إجمال موقف البيضاوى من مذاهب النحاة وفى آرائهم الخلافية فيما يلى :

1 – أنه كثير الأخذ بآراء البصريين، مع شدة اعتداده بهم إلى حد أن ينسب نفسه إليهم والتعبير عنهم بأنهم (أصحابنا البصريين).

2 – ومع ذلك الاعتداد بالبصريين وأقوالهم، فإنه لا يتعصب لكل ما قالوا به، فقد يأخذ بعضًا من أقوال الكوفيين لرجحانها عنده.

3 – وأنه فى بعض الأحيان قد يورد الآراء المتعارضة للمدرستين أو لعلماء المدرسة الواحدة دون أن يتعرَّض لها بترجيح أو إضعاف.

4 – وأنه قد يذكر المسألة الخلافية آخذًا فيها بأحد القولين مع ترك الرأى الآخر دون إبداء أسباب لأخذه ما أخذ أو تركه ما ترك.

رابعًا – موقفه من القراءات فى تفسيره :

ذكر البيضاوى فى مقدمة تفسيره أن من أهدافه أن «يعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزوة إلى الأئمة الثمانية المشهورين والشواذ المروية عن القراء المعتبرين»[1]. فالقراءات هدف أصيل، وركيزة أساسية فى هذا التفسير، والقراءات التى يعرض لها البيضاوى هى السبع المشهورة مضيفًا إليها قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمى[2]، كما يروى قراءات القُراء المعتبرين الشاذة، وهو يوجه كلّا منهما، ويحتج لهما، ولا أرى أن القراءات فى هذا التفسير قليلة، كما يرى بعض باحثينا[3]، إذ لا يغيب عن بالنا أن (أنوار التنزيل) تفسير مختصر، وعلى ذلك فإن مقارنة ما ورد فيه من القراءات بما هو وارد فى مثل (الكشاف) للزَّمخشرى أو (مفاتيح الغيب) للرازى أو (البحر المحيط) لأبى حيَّان – ونحوها – ظلم فادح لكلّ منهما.

حرصه على تخريج القراءات :

حرص البيضاوى على تخريج أكثر القراءات التى وردت فى تفسيره تخريجًا نحويًّا، دون النظر إلى شهرة قارئها أو عدم شهرته، بل إنه قد لا يهتم بذكر اسم القارئ أحيانًا، وهو مع ذلك – غالبًا – لا يدع القراءة إلَّا بعد أن يوجهها التوجيه النحوى الذى يراه متسقًا مع معنى الآية فى ذاتها ومنسجمًا مع السياق العام للآيات كلها؛ ومن ذلك :

1 – عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: 161] يقول: «وقرئ (والملائكة والناس أجمعون) عطفًا على اسم الله لأنه فاعل فى المعنى؛ كقولك: أعجبنى ضرب زيد وعمرو، أو فاعلاً لفعل مقدر نحو: وتلعنهم الملائكة»[4]. فقد خرَّج قراءة الرفع بتخريجين مختلفين يتفقان، ومعنى الآية الكريمة[5].

---

(1) أنوار التنزيل 1/ 3.
(2) سبقت ترجمته ص22 من هذا الكتاب.
(3) انظر: التفسير والمفسرون 1/ 298، النحو وكتب التفسير 2/ 877.
(4) الأنوار 1/ 97.
(5) ذكر العكبرى: أنها قراءة الحسن.. وخرجها على العطف [انظر: التبيان 1/ 132، وإعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 275، والكشاف 1/ 325].

2 – وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: 146] يذكر قراءة ابن كثير [1]: «(وكائن) ويذكر أنها مثل كائن، ويوجهها بالقلب المكانى؛ كقولهم: وعملى، فى لعمرى، فصار: كأيِّن، ثم حُذفت ياؤه الثانية تخفيفًا ثم أُبدلت ياؤه الأولى ألفًا على غير القياس كما أُبدلت فى طائى»[2]. وهو أوجز ما قيل فى تخريج هذه القراءة[3].

3 – وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: 40] يقول ما نصه: «وقرئ (ثانى اثنين) بالسكون على لغة من يجرى المنقوص مجرى المقصور فى الإعراب»[4]. وهو تخريج لم يُشر إليه بعض من أورد القراءة[5].

4 – وهو فى قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ﴾ [التوبة: 61] يورد ثلاث قراءات؛ فيذكر قراءة حمزة بجرّ (رحمة) ويخرِّجها على العطف على (خير)، ثم يذكر قراءة أخرى بنصب (رحمة) ويخرِّجها على أنها علة (يعنى مفعولاً له) فعل دلّ عليه (أذن خير) أى يأذن لكم رحمة، وقراءة ثالثة برفع كل من (أذن خير) منوَّنين على أن (خير) صفة لـ (أذن) أو خبر ثان له[6]، وهو إيجاز دقيق مع حشد ثلاث قراءات لم يجمعها أكثر من تعرضوا للآية[7].

---

(1) هو: عبد الله بن كثير، المكى، إمام أهل مكة، وُلِدَ بها سنة 45هـ وبها تُوفى سنة 120هـ [انظر: فى ترجمته: غاية النهاية 1/ 443، المستنير 1/ 6].

(2) انظر: الأنوار 1/ 83.

(3) فقد أورده العكبرى فى (كأين) بحثًا لغويًّا مطولاً يضيق المقام هنا عن ذكره [انظر: التبيان: 1/ 297 – 298، السبعة؛ لابن مجاهد؛ ص216، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 410، إعراب القراءات السبع؛ لابن خالويه 1/ 120 وغيرها].

(4) الأنوار 1/ 405.

(5) أشار إلى القراءة ابن جنى فى المحتسب [انظر: المحتسب 1/ 289]، والعكبرى فى «التبيان» ناقلاً الخلاف فيه: هل هو من أحسن الضرورات أَمْ أنه جائز فى السعة بدليل وروده فى القرآن؟ [انظر: التبيان 2/ 644].

(6) انظر: الأنوار 1/ 410.

(7) اكتفى ابن مجاهد بإيراد قراءة الجر [انظر: السبعة؛ ص315 – 316]، وأورده أبو جعفر النحاس والعكبرى قراءتى الجر والرفع [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 223، والتبيان؛ للعكبرى =

5 – وكذلك فى تفسيره قوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾ [سورة ص: 1] فإنه يورد ثلاث قراءات فى ﴿صٓ﴾؛ وهى: الكسر ويخرِّجها على التخلص من التقاء الساكنين، أو أنه فعل أمر من المصاداة؛ أى المعارضة، أى عارض القرآن بعملك، وقراءة الفتح تخلصًا من الساكنين، أو على أنه على حذف حرف القسم وإيصال الفعل إليه أو إضماره والفتح فيه على أنه مجرور ممنوع من الصرف لكونه علما على السورة، وقرئ بالجرِّ والتنوين لصرفه بأنه علم على الكتاب[1]، وقد أفاض فى القراءات الثلاث غير واحد من المفسرين ومعرِّبى القرآن[2].

6 – وهو فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ وَٱزۡدَادُواْ تِسۡعٗا﴾ [الكهف: 25] يُشير إلى قراءة حمزة والكسائى[3] (ثلثمائة سنين) بالإضافة ويرى أن لها ما يحسنها؛ وهو أن وضع الجمع هنا موضع الواحد فيه جبر لِمَا حُذف من الواحد، وأن الأصل فى العدد إضافته إلى الجمع[4]، ولم يصفها بالضعف كما فعل غيره[5]، ونماذج حرصه على تخريج القراءات تخريجًا نحويًّا ما كان منها متواترًا أو شاذًّا عُرف قارئه – أو لم يُعرف – أكثر من أن يتسع المقام هنا لذكرها[6].

= 2/ 648]، ولم يذكر قراءة النصب سوى الزَّمخشرى؛ وذكر أنها قراءة ابن أبى عبلة معللاً لها بأن (رحمة) منصوب على العلة [انظر: الكشاف 2/ 199].

(1) انظر: الأنوار 2/ 306.

(2) يذكر العكبرى أن قراءة الفتح إعراب على المفعولية آى اقرأ صاد أو لالتقاء الساكنين [انظر: التبيان 2/ 1096]، وقد ذكر القراءات الثلاث كثير من المفسرين والمعربين [انظر: إعراب النحاس 3/ 449 – 450، الكشاف 3/ 358، معانى الفراء 2/ 396، المحتسب 2/ 230].

(3) الكسائى: هو على بن حمزة ،النحوى، ويُكنى (أبا الحسن)، ولُقِّب بالكسائى لأنه أحرم فى كساء، انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة، تُوِّفى سنة 189هـ [انظر: طبقات الزبيدى؛ ص138، الفهرست؛ ص103، الإنباه 2/ 256].

(4) انظر: الأنوار 2/ 9.

(5) وصف العكبرى هذه القراءة بالضعف [انظر: التبيان 2/ 844، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 453 – 454، إعراب القراءات السبع؛ لابن خالويه 1/ 389].

(6) انظر: الأنوار 1/ 152، 406، 432، 2/ 100، 306 – 307 وغيرها.

منهجه فى ترجيح القراءات أو إضعافها :

لم يكثر البيضاوى - فيما عرضه من القراءات - من التدخل بردِّ قراءة أو قبولها، أو ترجيح قراءة أو إضعافها، ولكنه حين يتدخل للحُكم على هذه القراءات فإنه - غالبًا - يقرن الحُكم بالتعليل الذى يراه، وهو يختلف من قراءةٍ إلى أخرى، ويتضح ذلك مما يلى :

1 - فقد يرجِّح قراءة أو يضعِّف أخرى لسبب يتصل بقاعدة نحوية؛ ومن ذلك:

أ) قوله فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] «جملتان عند سيبويه؛ إذ التقدير: فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة؛ أى حكمها، وجملة عند المبرد، والفاء للسببية دخل الخبر لتضمنهما معنى الشرط، إذ المعنى: والذى سرق والتى سرقت، وقرئ بالنصب، وهو المختار فى أمثاله، لأن الإنشاء لا يقع خبرًا إلَّا بإضمار وتأويل»[1]. فعلة الترجيح هنا قاعدة نحوية بحتة؛ وهى أن جملة الخبر لا تكون إنشائية بل تحتاج إلى ضرب من الإضمار والتأويل فما لا يحتاج إلى ذلك أولى بالاختيار[2].

ب) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾ [هود: 89] يذكر أن (جرم) متعدّ إلى مفعولين، ثم يورد قراءة ابن كثير (يجرمنكم) بضم الياء، على أن ماضيه (أجرم)، وهمزته للتعدية من الواحد إلى الاثنين، ويرى أن قراءة فتح الياء أفصح، لأن (أجرم) أقلَّ دورانًا على ألسنة الفصحاء[3]، فهو يرد قراءة الضم لضعف السماع بها[4].

---

(1) الأنوار 1/ 265.

(2) والنصب اختيار سيبويه [انظر: سيبويه 3/ 476]، والرفع اختيار الجمهور وعلى رأسهم الفراء [انظر: معانى القرآن للفراء 1/ 306]، واختاره أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن له 2/ 19، والكشاف 1/ 611 - 612، وانظر بهامش الكشاف: حاشية الشريف الجرجانى 1/ 611 - 612، والبحر المحيط 3/ 476].

(3) انظر: الأنوار 1/ 467.

(4) أجاز العكبرى القراءتين دون تعقيب [انظر: التبيان 2/ 712]، وذكر ابن جنى أنها قراءة يحيى والأعمش [انظر : المحتسب 1/ 327] ، وذكرها النحاس منسوبة إليهما [انظر: إعراب القرآن؛ =

جـ) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126] فهو يصف قراءة (أطّرّه) بإدغام الضاد فى الطاء بأنها ضعيفة؛ مستندًا إلى قاعدة نحوية وهى: أن حروف (ضم شفر) يُدغم فيها غيرها دون العكس[1]، ولا يكاد يخالف فى ذلك عامة المعربين[2].

د) وقد يشتد فى رده للقراءة كما فى تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فهو يورد قراءة تخفيف الهمزة الثابتة بين بين فى (أأنذرتهم) وقلبها ألفًا، ويصفها بأنها لحن لسببين؛ أولهما: أن الهمزة المتحركة لا تنقلب ألفًا، وثانيهما: أنه يؤدى إلى الجمع بين الساكنين[3] على غير حده، وهو ما يوافق أقوال النّحاة والمعربين[4].

هـ) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111] وبعد أن ذكر عدة قراءات فى (أرجه) وخرَّجها جميعًا، يذكر قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان[5] (أرجئِه) بالهمزة وكسر الهاء، ذاكرًا أن النحاة لا يرتضونها.. معللا ذلك بأن الهاء لا

= للنحاس 2/ 299]، ونسب صاحب اللسان إلى الفراء قوله بعد ذكر القراءة بالضم: وكلام العرب بفتح الياء [اللسان، جرم].

(1) انظر: الأنوار 2/ 86 – 87.

(2) قال أبو جعفر النحاس: وروى عن ابن محيصن أنه كان يدغم الضاد فى الطاء، قال أبو جعفر: وهذا لا يجوز؛ لأن فى الضاد تفشيًا فلا تُدغم فى شىء، ولكن يجوز أن تُدغم الطاء فيها، كما قالوا: ضجع [إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 261، سيبويه 4/ 465 – 466، الكشاف 1/ 311، الممتع؛ لابن عصفور 2/ 690 – 691].

(3) انظر: الأنوار 1/ 22.

(4) أهمل النحاس ذكرها من بين ثمانية أوجه فى الآية [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 184 – 185]، وذكرها العكبرى ولم يلحنها [انظر: التبيان 1/ 22]، ويذكر سيبويه أن هذا الإبدال ليس بقياس مطرد [انظر: سيبويه 3/ 553 – 554، والممتع 1/ 404، وشرح الرضى على الشافية 3/ 65 – 66].

(5) هو: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، القرشى الدمشقى، ويُكنى (أبا عمرو)، وُلِدَ سنة 173هـ وتُوفِّى بدمشق سنة 242هـ، وهو أحد راوى ابن عامر [انظر فى ترجمته: المستنير فى تخريج القراءات 1/ 9].

تُكسر إلا إذا سبقت بكسر أو ياء ساكنة، ثم يوجهها بأن الهمزة لما كانت تُقلب ياء أُجريت مجراها[1]، ولم يخالفه فى ذلك أحد ممن اطَّلعت على كتبهم[2].

و) وحين يتعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [الأعراف: 194] فإنه ينكر قراءة تخفيف (إن) ونصب (عبادًا) على أنها (إن) النافية العاملة عمل ليس، وحُجته فى إنكارها أنه لم يثبت مثله[3]، ولم يُجزه من المتقدمين سوى المبرد وتابعه المتأخرون[4].

2 – وقد يختار القراءة لأن المعنى بها يكون أبلغ وأوقع؛ ومن ذلك :

أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [الأنفال: 37] يقول: «وقرأ حمزة والكسائى ويعقوب (ليميّز) وهو أبلغ من الميز»[5]، فترجيحه قائم على أن (فعّل) أبلغ من (فَعَل) فى أداء معنى التفرقة بين المتغايرين[6].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 353.

(2) وصف ابن مجاهد قراءة ابن ذكوان بأنها: وَهْمٌ [انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص288]، وبمثل هذا قال ابن خالويه [انظر: إعراب القراءات السبع وعللها 1/ 198]، ووصف العكبرى القراءة بالضعف، وسعى إلى تخريجها بأنها على اتباع الهاء كسرة الجيم لضعف الحاجز بينهما [انظر: التبيان 1/ 587].

(3) انظر: الأنوار 1/ 371.

(4) لم يذكر سيبويه مجيء (أن) بمعنى (ما) الحجازية، ولم ترد عنده إلَّا فى سياق الاستثناء مستشهدًا عليها بقول الله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك:20] [انظر: سيبويه 3/ 152].. وحكى المبرد إجازة غير سيبويه نصب خبرها على تشبيهها بليس [انظر: المقتضب 1/ 359].. ويقول ابن يعيش بعد أن أورد قولى سيبويه والمبرد: بأن القياس يأبى إعمالها، ولم يوجد من السماع فى إعمالها مثل ما وجد مع (ما) [انظر: شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 8/ 113].. والمتأخرون على إعمالها [انظر: التسهيل؛ ص57، أوضح المسالك 1/ 291 وغيرهما].

(5) انظر: الأنوار 1/ 383.

(6) يرى بعض النحاة واللغويين أن (ماز) و(ميز) بمعنى واحد [ومن هؤلاء انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 241 ، التبيان 1/ 314 ، القاموس المحيط (ماز) واللسان (ميز)]. =

ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [النحل: 37] يذكر أن: «قراءة غير الكوفيين (لا يُهدَى) بالبناء للمفعول أبلغ»[1]. ولعله يعنى أن المعنى بها يكون أقوى فى الدلالة على عظمة إرادة الله فى مقابلة إرادة غيره؛ وهو أبلغ من نفى هداية الله لمن يضله سبحانه[2].

جـ) وحين يعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: 4] فإنه يورد قراءة غير عاصم والكسائى ويعقوب (ملك يوم الدين)، ويذكر أن ما قرءوا به هو المختار معلِّلاً ذلك بثلاثة أمور؛ أولها: لأنها قراءة أهل الحرمين، وثانيها: تعضيد المعنى فيها بقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾ [غافر: 16]، وثالثها: لِمَا فيها من التعظيم[3]، وأكثر المفسرين والمعبرين على ما قال[4].

د) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: 81] يقول ما نصه: «...(إلا امرأتك) استثناء من قوله: (فأسر بأهلك)، ويدل عليه أنه قرئ (فأسر بأهلك بقطع

= وممن ذكروا أن (ميز) تُفيد التكثير: أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن له 2/ 187، والرضى؛ انظر: شرحه على الشافية 1/ 92، 94].

(1) انظر: الأنوار 1/ 544.

(2) وقد احتجوا لقراءة الضم بقراءة أبىّ (لا هادى لمن أضله الله) [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 2/ 99].. وعليها إن لفظ الجلالة اسم (إن) و(يضل) هو الخبر، وعلى قراءة الفتح فالتقدير: من يهده لا يضله [انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 353 – 354، التبيان 2/ 794، إعراب النحاس 2/ 253 – 254].. ويرجِّح الزَّمخشرى قراءة الضم لتعضيدها بقراءة أبىّ السابقة [انظر: الكشاف 2/ 409].

(3) انظر: الأنوار 1/ 8.

(4) يذكر ابن مجاهد أن حُجَّة من قرأ (مالك) أنه أمدح لأنه يجمع الاسم والفعل، وحُجَّة من قرأ (ملك) أن (ملك) يجمع مالكًا، و(مالك) لا يجمع ملكًا [انظر: السبعة؛ ص104].. ويضيف ابن خالويه: أن المالك قد لا يكون ملكًا، والملك لا يكون إلا مالكًا [انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 47، والتبيان 1/ 6].. وقد رجَّح الزَّمخشرى قراءة (ملك) بما ذكره البيضاوى [انظر: الكشاف 1/ 56 – 57].

من الليل إلا امرأتك)، وهذا إنما يصحّ على تأويل الالتفات بالتخلف، فإنه إن فُسِّر بالنظر إلى الوراء فى الذهاب ناقض ذلك قراءة ابن كثير وأبى عمرو بالرفع على البدل من (أحد)، ولا يجوز حمل القراءتين على الروايتين فى أنه خلَّفها مع قومها، أو أخرجها فلما سمعت صوت العذاب التفتت وقالت: يا قوماه... فأدركها حجر فقتلها، لأن القواطع لا يصح حملها على المعانى المتناقضة، والأولى جعل الاستثناء فى القراءتين من قوله (ولا يلتفت) مثله فى قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: 66]، ولا يبعد أن يكون أكثر القُرَّاء على غير الأفصح»[1]. فهو يرد قراءة النصب على جعل الاستثناء من (فأسر بأهلك) لأنه يؤدى إلى تناقض المعنى[2].

3 – وقد يترك الترجيح بين ما يذكره من القراءات :

فهو قد يناقش هذه القراءات مناقشة نحوية كاملة، ثم لا يتدخل فيها بقبولٍ أو ردّ، أو بترجيحٍ أو إضعاف؛ ومن ذلك:

أ) عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران: 180] فقد أشار إلى أن الفعل (بحسب) قُرئ بالياء وبالتاء، فمن قرأ بالتاء قدر مضافًا ليتطابق المفعولان، أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيرًا لهم، وكذا من قرأ بالياء سواء جعل الفاعل ضمير الرسول صلوات الله وسلامه عليه أو كل من يحسب، فإن جعل الموصول هو الفاعل كان المفعول الأول محذوفًا لدلالة (يبخلون) عليه، والتقدير: ولا يحسبن البخلاء بُخلهم هو خيرًا لهم[3]، فلا اختيار ولا إنكار مع مناقشة القراءتين مناقشة نحوية وما

---

(1) الأنوار 1/ 465.

(2) ذكر ابن خالويه: أنه على قراءة الرفع يكون الاستثناء من الالتفات؛ فالمرأة من أهل لوط، وعلى قراءة النصب استثناء من (أسر)، فالمرأة ليست من أهل لوط [انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 292]، وذكر أبو جعفر اختيار قراءة النصب؛ وهو استثناء من (أسر) [انظر: إعراب النحاس 2/ 196– 197، البحر المحيط 5/ 248، التبيان 2/ 710].

(3) انظر: الأنوار 1/ 192.

يترتب على كل قراءة من المعنى[1].

ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: 128] فقد ذكر قراءة (يصّالحا)، ثم ذكر قراءة الكوفيين (يُصلحا) من أصلح بين المتنازعين، وعلى هذا ينتصب (صلحا) على المفعولية، و(بينهما) ظرف أو حال، أو منصوب على المصدرية، وعليه يُنصب (بينهما) على المفعولية، أو يكون المفعول به محذوفًا.. ثم ذكر قراءة ثالثة وهى (يصَّلحا) من اصّلح؛ أى اصطلح[2]. فقد أورد القراءات الثلاث فى (يصلحا)؛ شارحًا ما يترتب على كل بنية له من أثر على التركيب من الوجهة النحوية والمعنوية دون أن يرجِّح قراءة منها أو يضعِّف أخرى[3].

جـ) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ﴾ [المائدة: 95] يروى ثلاث قراءات فى (جزاء) و(مثل)؛ وهى أن يُرفعا على أن (جزاء) مبتدأ حُذف خبره، و(مثل) نَعْتٌ له؛ والتقدير: فعليه جزاء أو واجبه جزاء يُماثل ما قتل من النعم؛ وهى قراءة الكوفيين ويعقوب... وحكى عن الباقين على إضافة المصدر إلى مفعوله وإقحام (مثل) بينهما؛ والمعنى: فعليه أن يُجزى مثل ما قَتل... ويروى قراءة بنصبهما على معنى: فليُجز، أو فعليه أن يُجزى جزاءً يُماثل ما قَتل[4]، وهو مع ذلك لم يُفاضل بين القراءات الثلاث مطلقًا[5].

---

(1) ذكر القراءتين بعض العلماء دون ترجيح إحداهما؛ ومنهم ابن مجاهد [انظر: السبعة؛ ص219 – 220)، وابن خالويه [انظر: إعراب القراءات السبع وعللها 1/ 124]، والزمخشرى [انظر: الكشاف 1/ 483 – 484]، بينما رجح بعضهم قراءة الياء واصفًا قراءة التاء بالضعف [انظر: التبيان 1/ 314 – 315]، ورجَّح بعضهم قراءة التاء واصفًا قراءة الياء بأنها بعيدة جدًّا [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 421 – 422].

(2) انظر: الأنوار 1/ 240.

(3) ولم أجد من رجَّح قراءة منها على غيرها. [انظر: السبعة؛ ص238، إعراب ابن خالويه 1/ 137 – 138، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 492 – 493، المحتسب 1/ 201، التبيان 1/ 951، الكشاف 1/ 568].

(4) انظر: الأنوار 1/ 283.

(5) أورد القراءات الثلاث غير واحد من المفسرين والمعربين دون أن يفاضل بينها أحدهم. [انظر: السبعة؛ لابن مجاهد؛ ص 247 – 248، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 40 – 41، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/ 149، التبيان؛ للعكبرى 1/ 460، الكشاف 1/ 644 – 645].

د) وعند تعرُّضه لتفسير قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡ﴾ [الأنعام: 90] يروى فى هاء (اقتده) أربع قراءات: أثبتها فى الدرج ساكنة ابن كثير ونافع[1] وأبو عمرو[2] وعاصم[3] إجراء للوصل مجرى الوقف.. وحذفها فى الوصل حمزة والكسائى.. وأشبعها بالكسر ابن عامر برواية ابن ذكوان... والرابعة لابن عامر برواية هشام[4] بكسرها دون إشباع[5]. فقد اكتفى بعرضها وتوجيهها التوجيه النحوى الكامل دون أن يفاضل بينها[6]. ويضيق المقام عن عرض النماذج الكثيرة التى أوردها البيضاوى فى القراءتين أو القراءات، وبعد مناقشتها وتخريجها وتوجيه المعنى عليها ينفض يده منها دون أن يرجِّح واحد منها أو يضعِّف أخرى[7].

البيضاوى والتهجم على القُرَّاء:

على الرغم من إقرار عامة النحاة بجميع مذاهبهم وعلى اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم – بأن القرآن الكريم هو المصدر الأول للسماع؛ الذى هو الأساس الأول الذى بُنيت عليه كافة

---

(1) هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى، أصله من أصفهان، وكان إمام دار الهجرة فى زمانه، وتُوفِّى بها سنة 169هـ [انظر ترجمته فى: غاية النهاية 2/ 330].

(2) هو: زبان بن العلاء بن عمار بن العريان المازنى التميمى البصرى، وُلِد بمكة سنة 68هـ وتُوفِّى بالكوفة سنة 154هـ [انظر فى ترجمته: غاية النهاية 1/ 288].

(3) هو: عاصم بن بهدلة أبى النجود الأسدى؛ ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين، وكان شيخ الإقراء، ومن أحسن الناس صوتًا بالقرآن، تُوفِّى بالكوفة سنة 127هـ [انظر فى ترجمته: غاية النهاية؛ لابن الجزرى 1/ 346].

(4) هو: هشام بن عمار بن نصير القاضى الدمشقى، ويكنى أبا الوليد، تُوفِّى سنة 245هـ [انظر فى ترجمته: المستنير 1/ 9].

(5) انظر: الأنوار 1/ 310.

(6) يورد ابن مجاهد القراءات ثم يصف قراءة تحريك الهاء بأنها غلط [انظر: السبعة؛ ص262]، ومثله ابن خالويه [انظر: إعراب القراءات له 1/ 164]، وأجاز العكبرى أن تكون الهاء المتحركة هاء ضمير المصدر [انظر: التبيان 1/ 517 – 518].

(7) انظر: الأنوار 1/ 183، 318، 405، 410، 2/ 9، 306 – 307 وغيرها كثير.

علوم اللغة وعلى رأسها علم النحو[1]، والقرآن الكريم لم يصل إلينا إلَّا من خلال القراءات المختلفة، وعليه فإن من يتخذ من القرآن الكريم حُجَّته فى إثبات حُكم أو نفى حُكم آخر فينبغى أن يقبل بجميع القراءات التى ورد بها، فإن القراءة سُنَّة متبعة، وهى راجعة فى نهاية الأمر إلى النبى ﷺ[2].

ومع ذلك فقد اجترأ بعض النّحاة على بعض القُرَّاء ووصفوا بعض قراءتهم بالخطأ، ولحَّنوهم، بل وصل الأمر ببعضهم إلى حَدِّ وصف بعض النّحاة بعض القُرَّاء بسماجة الذوق ورذالة الطبع ونحو ذلك[3].

ويقتضينا الإنصاف أن ننوه بعدد من النحاة الذين انبروا للدفاع عن القُرَّاء وسعوا إلى تخريج ما ورد منها شاذًّا لا يتفق مع أقيسة النحو وأصوله السماعية، والعمل على أن يجدوا لكل قراءة منها مستندًا من السماع أو القياس؛ كـ«أبى على الفارس فى (الحُجَّة)، وابن جنى فى (المحتسب) و(إعراب القراءات السبع وعللها)، و(مختصر شواذ القراءات) لابن خالويه» وغيرها. وهو جهد كبير يحسب لهؤلاء العلماء الكبار، يضع الأمور فى نصابها، ويُعيد للقُرَّاء والقراءات – متواترها وشاذَّها – ما ينبغى أن يكون لهم ولها من فضل الكرامة ورفيع المنزلة.

والبيضاوى قد تعرَّض للقراءات بقدر كبير فى تفسير ليس بالكبير، وقد تناول فيه متواتر القراءات وشاذَّها، وقد كان بدهيًا ألا يُتقبل جميع ما أورد من القراءات بالرضا التام والاستحسان الكامل، فقد لا يوافق القارئ فيما جاءت به قراءته من الأحكام النحوية، ومع

---

(1) انظر: الاقتراح فى علم أصول النحو؛ للسيوطى؛ ص27 – 28، النشر فى القراءات العشر 2/ 10.

(2) انظر: المرجعين السابقين، وأصول النحو؛ للأستاذ سعيد الأفغانى، ص29 – 45، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/ 198، أثر القراءات القرآنية فى تطور الدرس النحوى؛ ص45 وما بعدها.

(3) انظر: الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 310 – 311، 2/ 54 وغيرها.

ذلك فإن عدم موافقته القارئ فى قراءته لم يصل به إلى حد التهجم ونعت القارئ بما لا يليق من الصفات - وإليك بعض النماذج:

أ) فهو يصف قراءة تخفيف ثانى الهمزتين ألفًا فى قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6] - يصفها بأنها لحن[1].

ب) وفى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126] يقول عن قراءة إدغام الضاد فى الطاء فى (فأضطره) (وهو ضعيف)[2].

جـ) وحول قراءة تسكين الراء من (أرنا) فى قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ﴾ [البقرة: 128] يقول البيضاوى: «وفيه إجحاف؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها»[3].

د) وهو فى قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] (زين) للمفعول ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصولاً بينهما بمفعول المصدر؛ يقول: «وهو ضعيف فى العربية معدود من ضرورات الشعر»[4].

هـ) وأما قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان بكسر الهاء وسكون الهمزة فى (أرجئه) من قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111] فيقول عنها البيضاوى: «فلا يرتضيه النّحاة؛ فإن الهاء لا تُكسر إلَّا إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، ووجهه: أنَّ الهمزة لما كانت تُقلب ياء أُجريت مجراها»[5].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 22.
(2) انظر: الأنوار 1/ 86 - 87.
(3) انظر: الأنوار 1/ 87.
(4) انظر: الأنوار 1/ 322.
(5) انظر: الأنوار 1/ 353.

فالبيضاوى لم يتنزه عن نقد القُرَّاء وتخطئتهم فى بعض الأحيان، ولكن الإنصاف يقتضينا أن نُقر للرجل بعدم القسوة على القُرَّاء أو الشدة فى التهجم عليهم، وإنما نجد عبارته النقدية غاية فى الهدوء واللين ورقة الألفاظ، وسماحة العبارة، فهو لم يستخدم لفظة (اللحن) سوى مرة واحدة، بل يستعمل لفظة (ضعيف) أو أن فى القراءة (إجحافًا) أو (لا يرتضيه النّحاة)؛ وهى تعبيرات تسيل رقة وسماحة إذا ما قُورنت بعبارات غيره[1].

ونستطيع أن نوجز موقف البيضاوى من القراءات والقُرَّاء فيما يلى:

1 – أنه جمع فى تفسيره بين القراءات المتواترة والشاذَّة مع حرصه على تخريج أغلبها تخريجًا نحويًّا، مع الاحتجاج لها بالقياس أو السماع أو غيرها من مصادر الاحتجاج النحوى.

2 – أنه كان ذا رأى فيما يُورده من قراءات باختيار إحداها أو رد أخرى؛ وأن ذلك يقوم إمَّا على سبب يتصل بالقاعدة النحوية ومدى توافق القراءة معها أو مخالفتها لها، وإمَّا لسببٍ يتصل بالمعنى وما إذا كان المعنى على تلك القراءة أبلغ وأوقع فى النفس أو لأن المعنى على قراءة أخرى يبدو متناقضًا أو غير ذى فائدة، وربما ترك البيضاوى أمر الترجيح أو الإضعاف لقارئه دون تدخل منه فى ذلك.

3 – وأنه جرى على عادة بعض النّحاة من تخطئة القُرَّاء ووصف بعض قراءتهم بالضعف أو باللحن. ولكن الأمر لم يصل عنده إلى حدّ التهجم الشنيع الذى بلغه بعض النّحاة من وصف بعض القراءات بأنها سمجة أو مرذولة أو غير ذلك من قبيح الصفات.

---

(1) من أقوى الأمثلة على تلك العبارات الشديدة والنعوت القاسية التى يوجهها الزَّمخشرى إلى القُرَّاء فى كتابه الكشاف؛ كقوله فى قراءة (أرنا مناسكنا) يكون بسكون الراء: (وقد استرذلت لأن الكسرة منقولة من الهمزة...) [الكشاف 1/ 311].. وقوله عن قراءة ابن محيصن (أطره) بإدغام الضاد فى الطاء: (وهى لغة مرذولة) [الكشاف 1/ 311].. وقوله فى قراءة ابن عامر المشهورة لقول الله تعالى: (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم): (وأما قراءة ابن عامر فشىء لو كان فى مكان الضرورات؛ وهو الشعر لكان سمجًا مرذولاً.. فكيف به فى الكلام المنثور، فكيف به فى القرآن المعجز بحُسن نَظمه وجزالته) [الكشاف 2/ 54].

خامسًا – الشواهد والأمثلة النحوية فى تفسيره :

مع كثرة تعرض البيضاوى لمسائل النحو فى تفسيره بيانًا لأوجه الإعراب الجائزة فى الآيات الكريمة أو تخريجًا لما يرد فى بعض هذه الآيات من قراءات؛ فإن ذلك كان يقتضيه أن يورد من الشواهد ما يدل على صحة ما يذكره من الأحكام النحوية، وربما دفعه حرصه على توضيح حُكم نحوى إلى إيراد بعض الأمثلة على جهة الشرح، والتفسير، ونحن إذ ندرس كلا من شواهد البيضاوى وأمثلته النحوية فى تفسيره هذا لنؤكد ما سبق أن ذكرناه من أننا بإزاء دراسة كتاب تفسير لا كتاب نحو، وأن النحو لا يعدو أن يكون واحدًا من روافده العديدة، ومع ذلك فإننا نسعى هنا إلى تبيُّن ملامح نهجه النحوى فى تفسيره، ومن هذه الملامح مسلكه فى إيراد شواهده وأمثلته النحوية فى ثنايا تفسيره، ويحسُن بنا إيثارًا للدقة؛ أن ندرس الشواهد والأمثلة كلا على حده...

أ – الشواهد النحوية :

أخذ البيضاوى شواهده النحوية فى تفسيره من مصدرين من مصادر السماع النحوى؛ وهما: القرآن الكريم، وكلام العرب؛ شعره ونثره – وكان نهجه فى الاستشهاد بهما على ما يلى:

1 – القرآن الكريم :

وقد جعله البيضاوى معتمده الأول فى معظم استشهاداته، ولا عجب فى ذلك فالقرآن الكريم هو المصدر الأول لشواهد النحاة، وهو قانونهم الأعلى الذى يرجعون إليه ويحتكمون إلى آياته الكريمات كلما أُشكل عليهم أمر من أمور علمهم أو شَجَرَ بينهم خلاف فى حُكم من أحكامه[1]. والبيضاوى يستشهد بالقرآن الكريم بمختلف قراءاته المتواترة والشاذَّة، وهو غالبًا ما يبدأ بالاستشهاد بالقراءة المشهورة ثم يثنى بغيرها، وربما قَصَرَ استشهاده على غير القراءة

(1) انظر: الاقتراح؛ للسيوطى، ص37، 38، منهج السيوطى فى أصول النحو؛ للدكتور شهاب النمر إسماعيل، ص56، 57.

المشهورة لموافقتها ما يذهب إليه من الآراء أو الأحكام النحوية أو لملاءمتها للمعنى الذى يـراه فى تفسير الآية الكريمة، ومن ذلك:

أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 12] فهو يذكر أن فى قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ أبلغ لما ادّعاه هؤلاء الكفار لتصدر الآية بـ (ألا) المنبهة التى تُفيد تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التى للإنكار إذا دخلت على النفى أفادت التحقيـق، وأن نظيره فى ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: 40][1]. فقد استشهد بالآيـة الأخيرة على صحة الحُكم الذى ذكره من أن همزة الاستفهام الإنكارى حين تدخل على النفـى تُفيد تحقق ما بعدها[2].

ب) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62] يُجيز أن تكون (مَـنْ) مبتـدأ، و(فلهـم أجـرهم) خـبره، والجملة خبر (إن) [3]، وأن يعرب (مَنْ) بـدلا مـن اسـم (إنّ)، وعليـه يكـون خبرهـا (فلهـم أجرهم).. ثم يرد قول سيبويه يمنع مجيء الفاء فى خبر (إنّ) باستشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: 10] [4]. فقد أورد الآية الأخيرة شاهدًا على جواز دخول الفاء خبر (إن) لما جاء اسمها موصولاً، فيقاس عليه (مَنْ) سواء كانت موصـولة أو شرطية لما فيهما معًا، من معنى العموم[5].

---

(1) انظر: أنوار التنزيل 1/ 27.

(2) قال الرضى: وإذا دخلت الهمزة على النافى فلمحض التقرير... وهى فى الحقيقة للإنكار؛ وإنكار النفى إثبات. شرح الرضى على كافية ابن الحاجب 2/ 388 – 389، وانظر: أوضح المسالك 2/ 28، همع الهوامع 147.

(3) يعنى فى أول الآية؛ وهى قول تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله...).

(4) انظر: الأنوار 1/ 66.

(5) أخطأ البيضاوى النقل عن سيبويه هنا؛ فسيبويه يُجيز دخول الفاء فى خبر إن، وقد استشهد بآية سورة البروج وبغيرها [انظر: سيبويه 3/ 103].. ويقول الرضى: ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة ، وقد تقدَّم أن ما يؤثر فى الجملة فلا يدخـل على جـملة مصدرة =

جـ) وكذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: 128] فقد أجاز أن تكون (مِنْ) للتبعيض، ثم أجاز أن تكون للتبيين؛ واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾ [النور: 55]، ولما كانت (مِنْ) فى الآية موضع التفسير فاصلة بين العاطف والمعطوف فقد استشهد على جواز ذلك بقوله تعالى[1]: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 12]، فقد أثبت بالشاهدين على جواز مجىء (مِنْ) لمعنى التبيين، وأنها قد تفصل بين العاطف والمعطوف[2].

د) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة: 133] فقد أعرب (إلهًا) بدلا من قوله (إله آبائك)؛ لتعذر إعرابه عطف بيان أو توكيدًا، مستشهدًا على صحة جوازه بقوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق:15، 16][3]. فإن فيما استشهد به دليلاً على جواز إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة بخلاف توكيد المعرفة بالنكرة الموصوفة أو عطفها عليها؛ فهو غير جائز[4].

هـ) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65] فهو يرى أن (لا) فى (فلا وربك) مزيدة لتأكيد القَسَم ليست لتأكيد النفى فى (لا

= بلازم التصدر إلَّا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرف فى الشرطية جاز أن يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرًا؛ وهو (إنّ)، نحو قوله تعالى: (إن الذين فتنوا المؤمنين) [كافية الرضى 1/ 102].

(1) انظر: الأنوار 1/ 87.

(2) انظر: الجنى الدانى؛ ص309، 310، شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 8/ 12، أوضح المسالك 3/ 21.

(3) انظر: الأنوار 1/ 89.

(4) قال ابن يعيش – بعد ذكر (آية العلق) –: «ولا يحسُن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف نحو الآية؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعًا [شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 3/ 68]. وأما التوكيد وعطف البيان فهما أقرب إلى الصفة، ولذا وجب متابعتهما لمتبوعهما تعريفًا وتنكيرًا [انظر: المرجع السابق 3/ 44، 72].

يؤمنون)؛ مستدلاً على ذلك بالإتيان بها مزيدة فى الإثبات، مستشهدًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: 1] [1]، فورود (لا) زائدة فى الإثبات فيما استشهد به دليل على أنها فى الآية المراد تفسيرها مزيدة لتأكيد القَسَم لا لتأكيد النفى بعدها ومظاهرته[2]. ما أوردته هنا قليل من كثير تضيق صفحات هذا البحث عن حصره، فهو مبثوث فى أثر صفحات تفسير البيضاوى.

2 – كلام العرب :

أكثر البيضاوى من الاستشهاد بكلام العرب؛ ولا سيما بالشعر منه، وهو ما نبدأ بالحديث عنه...

أ) شواهده الشعرية :

استشهد البيضاوى بالشعر كثيرًا عند تناوله المسائل النحوية فى تفسيره ومن ذلك:

1 – فى تفسيره قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: 7] فقد أعرب (غير المغضوب عليهم) بدلا من (الذين) [3] على معنى أنَّ المُنعم عليهم هم الذين سَلِمُوا من الغضب والضلال، أو صفة له مبيِّنة مقيدة على معنى: أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة؛ وهى نعمة الإيمان، والنعمة المقيدة؛ وهى السلامة من الغضب والضلال... وإنما يصح إعرابها صفة بأحد تأويلين: إمَّا إجراء الموصول مجرى النكرة إذا لم يقصد به معيّن مثل المحلَّى بـ(أل)؛ فى قوله الشاعر:

*** ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبُّنى *[4]**

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 222.

(2) منع الفراء زيادة (لا) فى الآية وذكر أنها لكلام الكفار [انظر: معانى القرآن؛ للفراء 3/ 207].. وأثبته أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 5/ 77 – 78، وتفسير القرطبى 19/ 89].

(3) يعنى من قوله تعالى: (صراط الذين أنعمت عليهم).

(4) هذا صدر بيت لرجل مولد من بنى سلول وعجزه: فأعف ثم قلت لا يعنينى [وهو من شواهد: سيبويه 3/ 24، الخصائص 3/ 330، الخزانة 1/ 173، 528، الهمع 1/ 9، 2/ 140، الأشمونى 1/ 180، التصريح 2/ 111]؛ والشاهد فيه هنا إجراء المحلى بـ(أل) الجنسية مجرى النكرة.

وإما جعله غير معرفة بالإضافة لأنه أُضيف إلى ما لـه ضـد واحـد وهـم المُـنعم علـيهم، فيتعين كتعين الحركة من غير السكون[1]. فقد أتى بـشطر البيـت الـسابق شـاهدًا عـلى إجـراء المحلى بـ(أل) مجرى النكرة؛ حيث لم يرد به معهود وإنما أُريد منه الجنس فشاع شيوع النكرة[2].

2 – وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: 83] فإنه يذكر أولاً أن (لا تعبدون) إخبار فى معنى النهى، ثـم يـذكر أنـه قيـل: هـو عـلى تقـدير: أن لا تعبدوا، فلما حُذفت (أن) رفع الفعل مستشهدًا على ذلك بقوله الشاعر:

ألا أيهـذا الـزاجرى أحضـر الـوغـى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى[3]

فيكون (لا تعبدون) بدلاً من الميثاق أو معمولاً له بحذف حـرف الجـر[4]. فالبيـت عنـده شاهد على حذف (أن) ورفع الفعل (أحضر)[5].

3 – وعند تفسيره قولـه تعـالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: 26] يذكر أن (ليبين) مفعول (يريـد)، وأن الـلام قـد زيـدت لتأكيـد معنـى الاسـتقبال اللازم للإرادة، ثم يستشهد بقول قيس بن سعد[6]:

أردت لكيمـا يعلـم النـاس أنـه سـراويـل قيـس والـوفـود شهـود[7]

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 11.

(2) انظر: أوضح المسالك 3/ 306، همع الهوامع 2/ 140، شرح التصريح 2/ 111.

(3) البيت لطُرفة بن العبد، وهو موجود فى معلَّقته [وهو من شواهد: سيبويه 3/ 99، الإنصاف؛ رقم 368، ابن يعيش 2/ 7، 4/ 28، الهمع 1/ 175، اللسان (أن والزاجرى من يكفنى ويمنعنى، الوغى: الحرب] والشاهد فيه هنا رفع (أحضر) بعد حذف (أن) قبله.

(4) انظر: الأنوار 1/ 72.

(5) انظر: الإنصاف 2/ 560، همع الهوامع 1/ 175، ابن يعيش 4/ 28.

(6) نسبه فى اللسان إلى قيس بن عبادة، وذكر بعده بيتًا آخر هو:

وألا يقولوا غاب قيس وهذى سـراويـل عـاد نمتـــه ثمـود

والسراويل: فارسى معرَّب؛ يذكَّر ويؤنَّث، وقيل: هو جمع سروال أو سروالة [انظر: اللسان: س ر ل].

(7) انظر: الأنوار 1/ 210.

4 – وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] فإنه يعيب قراءة ابن عامر ببناء الفعل (زيّن) للمفعول الذى هو القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مع فصل المفعول به بينهما؛ ويصف ذلك بالضعف وأنه من ضرورات الشعر، مستشهدًا عليه بقول الشاعر[1]:

فزججتها بمزجة زج القلوس أبى مزادة[2]

فقد استشهد بهذا البيت على مجىء المفعول به فاصلاً بين المصدر العامل وفاعله، وهو عند أكثر النّحاة على الضرورة[3].

5 – وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: 92] يذكر أن (قبيلا) حال من لفظ الجلالة، أما حال (الملائكة) فهو محذوف لدلالة الحال المذكورة عليه؛ مستشهدًا على جواز ذلك فى مثله وهو الخبر فى قول الشاعر[4]:

*** فإنى وقيار بها لغريب *[5]**

بحذف الخبر على تقدير: فإنى بها لغريب وقيا ربها لغريب[6].

---

(1) وهو بيت لا يُعرف قائله. [وهو من شواهد: الإنصاف 2/ 427، خزانة الأدب 2/ 251، شرح الرضى على الكافية 1/ 270، الخصائص 2/ 406 وغيرها]. وزججتها: دفعتها بالزج؛ وهو حديدة فى أسفل الرمح، القلوص: الناقة الشابة.

(2) انظر: الأنوار 1/ 322 – 323.

(3) لا يُجيز عامة النحاة الفصل بين المتضايفين فى السعة إلّا بالظرف أو الجارِّ والمجرور، أما بغيرهما فلا يقع إلّا فى الشعر. [انظر: شرح الرضى على الكافية 2/ 251، أوضح المسالك 3/ 180، الهمع 2/ 52].

(4) هو شطر بيت لضابئ البرجمى، وما ذكره البيضاوى عجزه أما صدره فهو:

*** فمن يك أمسى بالمدينة رحله ***

وهو من شواهد: سيبويه 1/ 75، الخزانة 4/ 81، الإنصاف 1/ 94، اللسان (فير) وغيرها ويروى (رهطه) بدلا من (رحله)، وقيار: اسم فرسه، شرح الأشمونى 1/ 286.

(5) انظر: الأنوار.

(6) وهو من شواهد النحاة على حذف خبر (إن) لدلالة ما ذكر عليه [انظر: أوضح المسالك 1/ 358، شرح الأشمونى 1/ 286].

6 – وحين يتعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: 1] فإنه يذكر أن (لا) زائدة للتأكيد، وأن ذلك شائع عند العرب فى القسم؛ ثم يستشهد على ذلك بقول امرئ القيس[1]:

فلا وأبيك ابنة العامرى لا يدَّعى القوم أنى أفر[2]

7 – وكذلك نراه فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ [المطففين: 3] فيذكر أن الجارّ حذف من الفعلين؛ والتقدير: كالوا لهم ووزنوا لهم، فحذف الجار وأوصل الفعل إلى معموله، ويستشهد على وقوع ذلك فى شعر العرب؛ يقول الشاعر[3]:

*** ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا * [4]**

8 – وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ﴾ [البقرة: 20] يقول ما نصه: (وأضاء) إمَّا متعد، والمفعول محذوف بمعنى: كلما نوَّر لهم ممشى أخذوه، أو لازم بمعنى: كلما لمع لهم مشوا فى مطرح نوره، وكذلك (أظلم) فإنه جاء متعديًا منقولاً من ظلم الليل، ويشهد له قراءة (أُظلِم) على البناء للمفعول؛ وقول أبى تمام[5]:

---

(1) البيت لامرئ القيس؛ وهو فى ديوانه، ص154. [وهو من شواهد: المحتسب 2/ 273، الخزانة 4/ 489، مغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 201]، والشاهد زيادة (لا) لتأكيد القسم.

(2) انظر: الأنوار 2/ 547.

(3) هو صدر بيت لم يُعرف قائله [وهو من شواهد: الإنصاف 1/ 319، أوضح المسالك 1/ 180، شرح الأشمونى 1/ 182، شرح ابن عقيل 1/ 170]، وعجزه:

*** ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ***

والأكمؤ: جمع الكمأة؛ وهو التبت، والعساقل: جمع عسقول؛ وهو نوع من الكمأ ومثله بنات أوبر. والشاهد فيه هنا: حذف الجار، والأصل جنيت لك.

(4) انظر الأنوار 2/ 577.

(5) هو: حبيب بن أوس الطائي، شاعر أديب، وُلِدَ بسورية ونشأ بمصر، وَقَدِمَ بغداد ولازم فيها المعتصم، له: ديوان الحماسة، ونقائض جرير والأخطل، وغيرهما [انظر فى ترجمته: مفتاح السعادة 1/ 190، الفهرست 1/ 165].

هما أظلما حالى ثمة أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب[1]

فإنه وإن كان من المحدثين لكنه من علماء العربية، فلا يبعُد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه[2]، وعلماء العربية مجمعون على أنَّ إبراهيم بن هرمة هو آخر من يحتج بشعره فى اللغة والنحو.

ب) شواهده النثرية :

لم يستشهد البيضاوى بالنثر العربى الفصيح إلا قليلاً، ولم تزد شواهده منه على بعض الأمثال والأقوال المشهورة، وهى ما يلى:

1) الأمثال :

أ- عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فإن البيضاوى يستشهد بالمثل العربى «تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه»[3]، ليستدل به على أنَّ الفعل قد يعامل معاملة الاسم فى الإخبار عنه إذا أُطلق وأُريد به مطلق الحدث المدلول ضمنًا على الاتساع، والتقدير: سماعك بالمعيدى خير من أن تراه.. وكذا فى الآية إنذارك وعدمه سيان عليهم[4].

ب – وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ﴾ [الإسراء: 100] فإنه يستشهد بقول حاتم الطائى «لو ذات سوار لطمتمنى»[5]، على أن الاسم المرفوع الواقع بعد (لو) يرفع على الفاعلية بفعل يفسِّره ما بعده[6].

---

(1) لم أعثر عليه فى ديوانه [وهو من شواهد: الكشاف؛ للزَّمخشرى 1/ 220]. الأمرد: الغلام لم يظهر شعر وجهه، والشاهد فيه هنا مجئ (أظلم) متعديًا بالهمزة.

(2) انظر: الأنوار 1/ 34.

(3) ذكره الميدانى فى مجمع الأمثال؛ وذكر أنه يضرب لمن خبره خير من مرآه، وأول من قاله المنذرين ماء السماء حين تاق إلى رؤية شقة بن ضمرة النهشلى، فلما رآه قال عبارته تلك فذهبت مثلاً، ويروى بروايات عدة أشهرها (أن تسمع). [انظر: مجمع الأمثال؛ للميدانى 1/ 129 – 131].

(4) انظر: الأنوار 1/ 22.

(5) برغم شهرة نسبته إلى حاتم الطائى فلم ينسبه الميدانى إلى قائل، وذكر: أنه يعنى لو لطمتنى ذات سوار، لأن (لو) طالبة للفعل داخلة عليه، وهو يضرب للكريم يظلمه الدنىء [انظر: مجمع الأمثال 2/ 174].

(6) انظر: الأنوار 1/ 583.

2) الأقوال المشهورة :

أ – عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5] يذكر البيضاوى قول بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب»[1]، وهو ما رواه الخليل شاهدًا على إضافة (إيا) لما بعدها وجر ما بعدها بالإضافة؛ سواء أكان ضميرًا للغائب (فإياه)، أو اسمًا ظاهرًا (وإيا الشواب) حاكمًا على ذلك بالشذوذ[2].

ب – وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فإنه يذكر أنَّ الهمزة (وأَم) قد جردتا عن عنى الاستفهام لإفادة مجرد استواء الإنذار وعدمه، ثم يستشهد على التجريد هذا بقول العرب: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»[3]. فقد تجرد فيها النداء عن معناه؛ وهو الطلب، لإفادة معنى آخر وهو مجرد التخصيص[4].

عدم استشهاده بالحديث الشريف :

لم أجد البيضاوى يستشهد بالحديث النبوى الشريف فى المسائل النحوية مطلقًا فى تفسيره، وهو ما يدفعنا إلى القول: بأنه ممن لا يرضون باتخاذ الحديث الشريف شاهدًا فى مسائل اللغة والنحو[5]. وحُجَّة هؤلاء معروفة؛ وهى الزعم بأن كثيرًا من رواته كانوا من الأعاجم الذين لا يُحسنون العربية ولا يعرفون قواعدها، ولأن بعض الأحاديث الشريفة قد رُويت بالمعنى بدليل تعدُّد الروايات فى الحديث الواحد.. وقد تولى الرد على هؤلاء المانعين فيما أثاروه من الشُّبَه كثرة من العلماء بما لا يدع مجالاً للشك فى أن ما وصلنا من مرويات الأحاديث النبوية الموثقة

---

(1) نقله سيبويه عن الخليل عن أعرابى سمعه منه [انظر: سيبويه 1/ 279، وانظر: اللسان (أيا)، أوضح المسالك 4/ 77، شرح الأشمونى 3/ 192]. وذكر الصبان: أنه يروى السوآت؛ جمع سوءة [انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى 3/ 192].

(2) انظر: الأنوار 1/ 9.

(3) ذكره سيبويه؛ وقال بعده: أردت أن تختص ولا تبهم [سيبويه 2/ 232، وانظر: أوضح المسالك 4/ 73، شرح التصريح 2/ 190، شرح الأشمونى 3/ 186].

(4) انظر: الأنوار 1/ 22.

(5) كابن الضائع وأبى حيَّان ومن نهج نهجهما [وانظر: منهج السيوطى فى أصول النحو، ص63].

فى كتب الصّحاح وما تبعها هى من لفظ النبى ﷺ، وأنها صالحة للاحتجاج بها فى اللغة والنحو وغيرهما؛ بعد تحقق شروط معينة حددها العلماء لذلك[1]. ولولا أن المقام هنا لا يتسع لمناقشة هذه القضية لأوردنا كل ما يتصل بهذه المسألة التى نراها جديرة بمزيد الاهتمام والعناية بعد أنَّ تجرأ على التشكيك فى الحديث النبوى الشريف المتطاولون، وسعى إلى إنكار حُجيته المبطلون.

تعقيب :

والناظر المتأمل فى شواهد البيضاوى يمكنه أن يجد فيها ما يلى:

1 – أن شواهده من القرآن الكريم تفوق غيرها بكثير؛ إذ هو – كما يبدو – يبحث أولاً عن الشاهد القرآن فإن لم يجده بحث عن غيره.

2 – أنه لم يتخذ من الحديث النبوى الشريف شاهدًا فى مسائل النحو مطلقًا.

3 – أنه لم يحرص فى شواهده الشعرية على نسبتها إلى قائليها غالبًا، وأنه قد يستشهد بأنصاف الأبيات، وأنه استشهد – اتِّباعًا للزَّمخشرى – بشعر أحد الشعراء المحدثين؛ وهو أبو تمام، وإن كان يشفع له – وللزَّمخشرى من قبله – أن استشهاده بشعره كان فى المعانى لا فى النحو.

4 – أن ما استشهد به من النثر الفصيح قليل للغاية؛ إذ لم يتعد أربعة شواهد فقط.

5 – أنه اقتصر فى شواهده النثرية على لونين من النثر الفنى؛ هما (الأمثال، والأقوال) دون غيرهما من فنون النثر الأخرى.

6 – أنه نسب من النثر ما اشتهرت نسبته إلى قائله؛ وهو قول حاتم الطائى–السابق ذكره–.

7 – وأنه فى كافة شواهده لا يحدِّد موضع الشاهد ولا وجه استشهاده به – وهى سمة غالبة فى كتب غيره –، بل يترك ذلك لمعرفة القارئ وفطنته.

---

(1) انظر فى هذه القضية: النحاة والحديث النبوى؛ للدكتور حسن موسى الشاعر، ص29 – 33، مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث؛ ص 140 – 143، الاقتراح؛ للسيوطى، ص41، بحث الأستاذ محمد الخضر حسين؛ بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، ص208 – 210، منهج السيوطى فى أصول النحو؛ للدكتور شهاب النمر إسماعيل، ص62 – 67.

ب – أمثلته النحوية :

لم تخرج الأمثلة النحوية فى تفسير البيضاوى عمَّا هو مألوف فى كتب عامة النّحاة إلَّا نادرًا، فأبطال هذه الأمثلة هم (زيد) و(عمرو) و(عبد الله) ونحوهم، وأفعالهم لا تخرج فى الغالب عن الضرب والقيام والانطلاق وما أشبهها[1].

ومن نماذج استعماله الشائع من أمثلة النّحاة :

1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ [البقرة: 214] فإنه فى تخريجه لقراءة نافع برفع (يقول) يمثِّل للرفع بقولهم (مرض حتى لا يرجونه)[2] على أنه حكاية عن الحال الماضية[3].

2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ﴾ [البقرة: 25] فإن البيضاوى يمثِّل للتشابه حتى يجعل ذات الأول ذات الثانى بقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة)[4]، وهو ما جعل النّحاة يمثِّلون به لجواز تقديم الخبر على المبتدأ لوجود القرينة المانعة من التباسهما[5].

3) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] فإنه يمثِّل بقولهم (جالس الحسن وابن سيرين) على مجىء الواو فيه بمعنى (أو)، بخلافها فى الآية الكريمة فإنها بمعنى: الجمع، فالسبعة معطوفة للجمع مع الثلاثة[6]. والمثال فى كتب

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 11، 21، 27، 51 وغيرها.

(2) انظر: الأنوار 1/ 114.

(3) مثَّل به سيبويه على إيراد ما قبل (حتى) ماضيا، وما بعدها فى الحال [انظر: سيبويه 3/ 18، وانظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 305، أوضح المسالك 4/ 176، شرح التصريح 2/ 237 وغيرها].

(4) انظر: الأنوار 1/ 42.

(5) انظر فى ذلك: أوضح المسالك 1/ 206، شرح التصريح 1/ 173، همع الهوامع 1/ 102، شرح الأشمونى 1/ 210.

(6) انظر: الأنوار 1/ 111.

أكثر النّحاة (جالس الحسن أو ابن سيرين) بإفادة (أو) فيه معنى التخيير مع إمكان الجمع بين المتعاطفين[1].

4) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ ﴾ [النساء: 35] فإنه يمثِّل بقولهم: (يا سارق الليلة أهل الدار)؛ فكذلك إضافة الشقاق إلى الظرف (بينهما) لإجرائه مجرى المفعول به كما فى المثال[2]، وهو ما ذكره سيبويه وغيره[3].

5) وعند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿ لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا ﴾ [الإسراء: 22] فإنه يمثِّل بقولهم (شحذ الشفرة حتى قعدت كأنها حربة) على ورود (قعد) بمعنى (صار)[4]، وهو شائع فى عامة كتب النحو[5].

وقد كثُر هذا النوع فى تفسيره كتمثيله بكلّ من (ربه رجلا) [6] ، (ضرب زيد الظَّهر والبطن) [7] ، و(الصيف أحرّ من الشتاء)[8] ، و(بعت الشاة شاة ودرهمًا) [9] ؛ مما هو كثير

---

(1) ذكر الزَّمخشرى فى الكشاف: أن الواو قد تأتى للإباحة؛ ممثلاً بالمثال الذى أورده هنا البيضاوى [انظر: الكشاف 1/ 345]، ولم أجد من ذكره غيره [انظر: الجنى الدانى؛ للمرادى، ص153 – 175، مغنى اللبيب 2/ 30 – 38، شرح الكافية؛ للرضى 2/ 363]، والغريب أن الزَّمخشرى نفسه فى المفصَّل لم يذكر الإباحة فى معانى الواو، بل ذكره مع المثال ذاته مع (أو) [انظر: المفصَّل؛ ص304، 305].

(2) انظر: الأنوار 1/ 214.

(3) ذكره بعضهم على أنه من الشِّعر، مع أن سيبويه يسبقه بلفظة (قولك) [انظر: سيبويه 1/ 175 – 176، الخزانة 1/ 485، أمالى ابن الشجرى 2/ 250]، وشاهده – إن كان شعرًا – إضافة اسم الفاعل إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع.

(4) انظر: الأنوار 1/ 568.

(5) انظر: المفصَّل؛ للزَّمخشرى، ص263، شرحه لابن يعيش 7/ 91، شرح الرضى على الكافية 2/ 292 وغيرها.

(6) انظر: الأنوار 1/ 48.

(7) انظر: الأنوار 1/ 333.

(8) انظر: الأنوار 1/ 359.

(9) انظر: الأنوار 1/ 419.

التداول فى عامة كتب النحو.

وقد ينفرد البيضاوى ببعض الأمثلة النحوية لا نجدها عند سابقيه أو معاصريه من النحاة؛ إذ هى تصور – إلى حدٍّ ما – بعض مظاهر الحياة فى عصره. وهو ما نكاد نفتقده فى عامة كتب النحو؛ حيث الأمثلة المنقولة بنصِّها من كتب قدامى النّحاة دون سعى إلى تجديدها أو تضمينها بعض المظاهر الحضارية التى تتطور عبر العصور.

ومن نماذج تطويره لبعض الأمثلة النحوية :

1) ما يذكره عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى﴾ [البقرة: 133] حيث يمثِّل بقوله: (ما زيد أفقيه أَمْ طبيب)؟ توضيحًا لاستعمال (ما) للاستفهام عن صفات العقلاء، فإن استُفهم عن تعيينهم سُئل بـ (مَنْ) [1]، فإن لفظة (طبيب) مما لا يشيع فى أمثلة النّحاة السابقين.

2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ [البقرة: 61] فهو يفسِّر وحدة الطعام بأنه لا يختلف ولا يتبدل، ثم يمثِّل لذلك بقولهم (طعام مائدة الأمير واحد)؛ أى أنه لا تتغير ألوانه[2]، ولفظة (مائدة) نكاد لا نلمحها فى كتب سابقيه أو معاصريه من النحاة[3].

3) وحين يفسِّر قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: 6] فإنه يمثِّل بقوله: (ومسحت بالمنديل)؛ فالباء للتبعيض، وقد ضُمِّنت معنى الإلصاق وهو لا يقتضى الاستيعاب[4]. ولفظة (المنديل) مقرونًا بالمسح به غير شائع فى أمثلة السابقين عليه من النّحاة أو المعاصرين له.

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 89.

(2) انظر: الأنوار 1/ 65.

(3) مع أن لفظة (مائدة) من الألفاظ القرآنية؛ قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: 112 – 114].

(4) انظر: الأنوار 1/ 257.

سادسًا – الأسلوب التعبيرى والمصطلحات النحوية فى تفسيره :

إنَّ القارئ لتفسير البيضاوى ليستطيع – دون عناء – أن يتبيَّن أن للرجل أسلوبه التعبيرى المتميز؛ سواء أكان ذلك فى ألفاظه أو فى تراكيبه وعباراته، أو فى المصطلحات النحوية التى يستعملها، حتى تتضح له – وبجلاء – السمات العامة المميِّزة لهذا الأسلوب.

ولا تتجلَّى هذه السمات التعبيرية فى شرح البيضاوى وتفسيره لآى الكتاب الحكيم فحسب، وإنما تستطيع أن تلمحها بوضوح كذلك فى مزجه الرائع بين النحو وتفسير المعانى، وهو ما يجعل من قراءة هذا التفسير متعة فكرية وشعورية لا تضاهيها قراءة كتاب تفسير آخر.

ونحن هنا نعرض لسماته اللفظية أولاً، ثم نثنِّى بسمات تراكيبه وعباراته، ثم نعرض لما استعمله من مصطلحات نحوية فى تفسيره...

أولاً – ألفاظه :

وأحسب أن أَقْوَم السُّبل إلى استنباط خصائص الألفاظ وغيرها من مقومات الأسلوب هو استخلاصها من خلال عرض بعض النماذج؛ وإليك هذا النموذج:

عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] يقول البيضاوى ما نصه: «أضاف اسم الفاعل إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع؛ كقولهم: (يا سارق الليلة أهل الدار)، ومعناه: ملك الأمور يوم الدين على طريقة ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 44]، أو له المُلك فى هذا اليوم، على وجه الاستمرار لتكون الإضافة حقيقية معدَّة لوقوعه صفة المعرفة، وقيل: الدين: الشريعة، وقيل: الطاعة، والمعنى: يوم جزاء الدين، وتخصيص اليوم بالإضافة؛ إما لتعظيمه، أو لتفرده تعالى بنفوذ الأمر فيه، وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجدًا للعالمين رَبًّا لهم منعمًا عليهم بالنّعم كلها ظاهرها و باطنها عاجلها وآجلها – مالكًا لأمورهم يوم الثواب والعقاب، للدلالة على أنه الحقيق بالحمد، لا أحد أحقّ به منه، بل لا يستحقه على الحقيقة سواه، فإن ترتُّب الحُكم على الوصف يُشعر بعليته له، وللإشعار من طريق المفهوم على أنَّ من لم يتصف بتلك الصفات لا يستأهل لأنْ يُحمد فضلاً عن أن يُعبد،

فيكون دليلاً على ما بعده. فالوصف الأول لبيان ما هو الموجب للحمد؛ وهو الإيجاد والتربية.. والثانى والثالث للدلالة على أنه متفضِّل بذلك مختار فيه، ليس يصدر منه لإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية لسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد.. والرابع لتحقيق الاختصاص؛ فإنه مما لا يقبل الشركة فيه بوجهٍ ما، وتضمين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين»[1]. فقد تعرَّض البيضاوى هنا لمسائل نحوية، وإشارات بلاغية، ومرَّ يرفق على بعض النواحى الشرعية والعقدية، ومع ذلك كله فإن القارئ له لا يشعُر بِثِقَل المادة العلمية أو جفافها؛ فالألفاظ غاية فى الفصاحة والسهولة معًا، مع تجنب الغريب الحوشى أو الغامض المعقد من الألفاظ، وهو ما يتيح لقارئه الاسترسال فى القراءة والاستيعاب دون ما حاجة إلى الاستعانة بكتب اللغة ومعاجمها.

وفضلاً عمَّا سبق؛ فإن للبيضاوى فى تفسيره بعض الخصائص اللفظية التى تجعل لأسلوبه التعبيرى كيانًا واضحًا يمكن تمييزه عن غيره؛ ومن هذه الخصائص:

(1) استعمال المصدر الصناعى :

يُكثر البيضاوى فى تفسيره من استعمال المصادر الصناعية فى أسلوب تعبيره:

- كقوله فى المعنى: إلحاق حاله فى الطفولية بحال الكهولية فى كمال العقل والتكلم [2].

- وقوله: ذكر العدد مع أن المعدود يدل عليه دلالة على أن مساق النهى إليه، أو إيماءً إلى أن الاثنينية تنافى الألوهية[3].

- وقوله فى تفسير الروح أنها: (من الإبداعيات الكائنة بك من غير مادة، وتولد من غير أصل[4].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 8 - 9.

(2) انظر: الأنوار 1/ 288.

(3) انظر: الأنوار 1/ 547.

(4) انظر: الأنوار 1/ 580.

– وقوله: أنطقه الله تعالى به أولاً لأنه أول المقامات والرد على من يزعم ربوبيته [1].

– وقوله: لشمول الإمكان الذاتى المصحح للمقدورية [2].

– وقوله: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: 13] أى أشد مرهوبية، مصدر للفعل المبنى للمفعول[3].

– ويتضح لنا – من خلال هذه النماذج – أن البيضاوى قد يستعمل المصدر الصناعى أحيانًا من قبيل المشاكلة؛ كجمعه بين (الاثنينية) و(الألوهية) لبيان تنافى خصائص كل منهما عند مقارنتها بما يشاكلها، وجمعه بين (الطفولية) و(الكهولية) لبيان أن خصائص كل منهما؛ وإن وُجِدَت فى (عيسى) عليه السلام إلا أنهما متنافيتان، وإنما اجتمعتا فيه عليه السلام إظهارًا للمعجزة فى ذلك متمثلتين فى طفولته مع قدرته على التكلُّم بالحكمة الدالة على كمال العقل. كما أن تعبيره بكلّ من (المقدورية) و(المرهوبية) – مع فقد مشاكلهما – إنما هو لبيان خصائص كل منهما على من وقعتا عليه ووجد فيه خصائصهما مقارنًا بغيره.

(2) استعماله بعض الألفاظ المستحدثة :

لم يقتصر الاستعمال اللغوى عند البيضاوى فى تفسيره على الألفاظ القديمة المتداولة فى كتب القدامى، وإنما نراه يستعمل بعض الألفاظ التى استحدثها اللغويون بفعل التطور التاريخى للغة؛ ومن ذلك:

– أنه فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي ٱلنَّارِ﴾ [الرعد: 17] يقول: «يعم الفلزات كالذهب والفضة والنحاس...»[4]؛ فإن لفظة (الفلزّ) من الألفاظ القديمة التى تطور مدلولها وقد شاعت فى عصرنا[5].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 30.
(2) انظر: الأنوار 2/ 80.
(3) انظر: الأنوار 2/ 482.
(4) انظر: الأنوار 1/ 505.
(5) فى اللسان (فلز) النحاس الأبيض، والحجارة، وقيل: جميع جواهر الأرض من الذهب والفضة والنحاس وأشباهها، وفى المعجم الوسيط (فلز): عنصر كيماوى يتميز بالبريق المعدنى والقابلية لتوصيل الحرارة والكهرباء.

– وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ﴾ [المعارج: 24] يقول البيضاوى: «كالزكوات والصدقات الموظفة»[1]؛ فلفظة (الموظفة) بمعنى الجارية المخصصة لمعينين والموجهة لوجوه الخير – ليست شائعة فى كتب اللغة القديمة مع ثبوتها فى معاجم اللغة[2].

– وكذلك فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَوۡحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحۡلِ أَنِ ٱتَّخِذِي مِنَ ٱلۡجِبَالِ بُيُوتٗا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ﴾ [النحل: 68] فإنه يقول: «... لِمَا فيه من حُسن الصنعة وصحة القسمة التى لا يقوى عليها أحذق المهندسين إلَّا بآلات وأنظار دقيقة»[3]؛ فلفظة (المهندسين) هى من الألفاظ المعرَّبة ولم تشع فى العصور القديمة شيوعها فى عصرنا[4].

(3) التزامه التعبير ببعض الألفاظ:

وهو التزام يكاد يغلب عليه، فتلك اللوازم اللفظية نراه يكثُر من استعمالها حتى لتكاد تكون سمة مميزة لأسلوبه؛ ومن ذلك:

– لفظة (النظم) التى يعنى بها البيضاوى دقة التركيب القرآنى وحُسن تنسيقه وبديع ترتيبه[5]، كما فى تفسيره قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾ [هود: 1] فيقول: «... نُظِّمت نَظمًا محكمًا لا يعتريه إخلال من جهة اللفظ والمعنى..»[6].. وكذلك فى تفسيره قوله تعالى: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: 3] فيقول البيضاوى: «... أم يقولون افتراه»؛ فإنه إنكار لكونه من رب العالمين، وقوله «بل هو الحق من ربك» فإنه تقرير له، ونظم الكلام على

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 527.

(2) انظر: القاموس المحيط (الوظيف)، واللسان (وظف).

(3) انظر: الأنوار 1/ 550.

(4) لم يذكره صاحب القاموس المحيط؛ وقال فى اللسان (هندز): الهنداز معرب، وأصله بالفارسية أندازة.. ومنه المهندز الذى يقدر مجارى القنى والأبنية، إلَّا أنهم صيروا الزاى سينًا فقالوا: مهندس؛ لأنه ليس فى كلام العرب زاى قبلها دال [وانظر: المعجم الوسيط (هندز)].

(5) فى اللسان (نظم)؛ النظم التأليف.. والانتظام: الاتساق؛ وكل شىء قرنته بآخر أو ضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته.

(6) انظر: الأنوار 1/ 449.

هذا أنه أشار أولاً إلى إعجازه، ثم رتَّب عليه أنه تنزيل من رب العالمين. وقرر ذلك بنفى الريب عنه، ثم أضرب عن ذلك إلى ما يقولون فيه على خلاف ذلك إنكارًا له...» [1]. وهو ما تجده فى مواضع أخرى كثيرة[2].

- لفظة (فذلكة) التى يعنى بها خلاصة الشىء وإجماله بعد ذكر تفاصيله[3]، كما فى تفسيره قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] فهو يقول: «... تلك عشرة كاملة، فذلكة الحساب، وفائدتها: ألا يُتوهم متوهم أن الواو بمعنى (أو)؛ كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، وأن يعلم العدد جملة كما علمه تفصيلاً...» [4]. وعند تعرضه لتفسير آيات سورة الأعراف التى تدور حول قصة آدم عليه السلام وزوجه وإغواء الشيطان لهما بأكلهما من الشجرة وهبوطهما إلى الأرض[5] حتى يصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 27] فيقول: «... والآية مقصود القصة وفذلكة الحكاية»[6].. وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24] يقول البيضاوى: «لما بيَّن لهم ما يتعرفون به أمر الرسول ﷺ وما جاء به، وميَّز لهم الحق عن الباطل رتَّب عليه ما هو كالفذلكة له، وهو أنكم إذا اجتهدتم فى معارضته وعجزتم جميعًا عن الإتيان بما يساويه أو يُدانيه، ظهر أنه معجز، والتصديق به واجب» [7].

- لفظة (سيّما): وهو يستعملها هكذا دون (لا) النافية للجنس السابقة عليها، كما فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: 23] حيث يقول:

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 233.

(2) انظر: الأنوار 2/ 19، 20، 533، 586 وغيرها.

(3) لم يرد له ذكر فى القاموس واللسان؛ وقال فى المعجم الوسيط: (الفذلكة): هى مجمل ما فصل وخلاصته.

(4) انظر: الأنوار 1/ 111.

(5) انظر: سورة الأعراف: 11 – 27.

(6) انظر: الأنوار 1/ 336.

(7) انظر: الأنوار 1/ 40.

«... (ومن يقترف حسنة) من يكتسب طاعة سيما حب آل رسول الله ﷺ »[1].. وكذا فى تفسيره قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [الحجرات: 4] يقول: «... (أكثرهم لا يعقلون) إذ العقل يقتضى حُسن الأدب ومراعاة الحشمة سيما لمن كان بهذا المنصب»[2].

ثانيًا - تراكيبه وعباراته :

تتسم تراكيب البيضاوى وعباراته فى تفسيره بقوة النسج ومتانة الأسلوب وإحكام العبارة، فلا تجد فيها ركاكة فى التعبير أو تفككًا فى التركيب، أو استطرادًا يخرج بك عن السياق، أو إيجازًا مخلًّا أو إطنابًا مملًّا.

ويمتاز أسلوب البيضاوى - كذلك - بالمزج المحكم بين التفسير بعلومه الشرعية وبين النحو والبلاغة؛ فى مزيج بديع يزيح عن القارئ الشعور بجفاف العبارة أو الإغراق فى مصطلحات العلوم الشرعية أو النحوية أو البلاغية المعقدة، وإنما هو يجمع بين تلك العلوم السابقة كلها بطريقة تُشبع العالِم المتخصص، وتسوغ لدى القارئ غير المتخصص مع نزعة تعليمية تنطق بها عباراته - وإليك بعض النماذج على ذلك :

1) فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [القصص: 47] يقول البيضاوى: «... (لولا) الأولى امتناعية والثانية تحضيضية واقعة فى سياقها، لأنها إنما أجيبت بالفاء تشبيهًا لها بالأمر، مفعول (يقولوا) المعطوف على (تصيبهم) بالفاء المعطية معنى السببية المنبهة على أن القول هو المقصود بأن يكون سببًا لانقضاء ما يُجاب به، وأنه لا يصدر عنهم حتى تلجئهم العقوبة والجواب محذوف، والمعنى: (لولا قولهم إذا أصابتهم عقوبة بسبب كفرهم ومعاصيهم: ربنا هلَّا أرسلت إلينا رسولًا يبلغنا آياتك فنتبعها ونكون من المصدقين»[3]. فإن القارئ لما سبق لا يستطيع أن

(1) انظر: الأنوار 2/ 362.
(2) انظر: الأنوار 2/ 415، وانظر كذلك 1/ 326.
(3) انظر: الأنوار: 2/ 195.

يحدِّد على وجه القطع أين ينتهى النحو ويبتدئ التفسير أو العكس، فقد تمازجا تمامًا.

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [السجدة: 1-3] يقول البيضاوى: «... (الم) إن جعل اسمًا للسورة أو القرآن فمبتدأ خبره (تنزيل الكتاب) على أن التنزيل بمعنى المنزَّل، وإن جعل تعديدًا للحروف كان (تنزيل) خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره (لا ريب فيه)، فيكون (من رب العالمين) حالًا من الضمير فى (فيه)، لأن المصدر لا يعمل فيما بعد الخبر، ويجوز أن يكون خبرًا ثانيًا، و(لا ريب فيه) حال من (الكتاب) أو اعتراض والضمير فيه لمضمون الجملة، ويؤيده قوله: (أم يقولون افتراه) فإنه إنكار لكونه من رب العالمين، وقوله (بل هو الحق من ربك)؛ فإنه تقرير له، ونظم الكلام على هذا أنه أشار أولاً إلى إعجازه، ثم رتَّب عليه أنه تنزيل من رب العالمين، وقرر ذلك بنفى الريب عنه، ثم أضرب عن ذلك إلى ما يقولون فيه على خلاف ذلك إنكارًا له وتعجيبًا منه، فإن (أَم) منقطعة، ثم أضرب عنه إلى إثبات أنه الحق المنزَّل من الله، ويُبيِّن المقصود من تنزيله فقال: (لتنذر قومًا ما أتاهم من نذير من قبلك»[1]. أرأيت كيف يمزج البيضاوى بين مختلف العلوم ليصنع منها ذلك الكيان الذى لا تنفصل أجزاؤه أو تتفكك عُراه؟

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَشَدَدۡنَا مُلۡكَهُۥ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: 20] يقول: «... (وشددنا مُلكه) وقويناه بالهيبة والنصرة وكثرة الجنود، وقرئ بالتشديد للمبالغة، قيل: إنَّ رجلا ادّعى بقرة على آخر وعجز عن البيان، فأوحى إليه أن اقتل المدعى عليه، فأعلمه، فقال: صدقت، إننى قتلت أباه وأخذت البقرة، فعظمت بذلك هيبته، (وآتيناه الحكمة) النبوة أو كمال العلم وإتقان العمل، (وفصل الخطاب) فصل الخصام بتمييز الحق عن الباطل، أو الكلام المخلص الذى ينبه المخاطب على المقصود من غير التباس، يراعى فيه مظان الفصل والوصل، والعطف والاستئناف والإضمار والإظهار، والحذف والتكرار ونحوها، وإنما سمى به (أما

(1) انظر: الأنوار: 2/ 233.

بعد) لأنه يفصِّل المقصود عمَّا سبق مقدمة له من الحمد والصلاة، وقيل: هو الخطاب القصد الذى ليس فيه اختصار مخل ولا إشباع ممل،كما جاء فى وصف كلام الرسول ﷺ: فصل لا نزر ولا هذر»[1]. فالجُمل مع اختلافها طولاً وقصرًا.. سهلة، والمعانى واضحة والتراكيب مُحكمة، والعبارات مترابطة متناسقة، والمزج بين كافة العلوم رائع فى أسلوب سلس يُثير ذهن القارئ دون إرهاق، ويشبع وجدانه فى غير ابتذال، وتستطيع أن تلمس هذه الخصائص فى ثنايا البيضاوى كله فاقرأ فيه أى موضع شئت.

هنات تعبيرية فى تفسير البيضاوى:

على الرغم مما امتازت به أساليب التعبير عند البيضاوى فى تفسيره من فصاحة الألفاظ، ومتانة التراكيب، وتماسك العبارات، وعُمق المعانى، وجدة الأفكار؛ فإن ذلك لم يعصمه من الوقوع – أحيانًا – فى بعض الهنات اليسيرة التى نُشير إليها على استحياء، وذلك فى بعض الألفاظ والأساليب ومن ذلك:

1) أنه فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة:54] يقول: «كقولهم: برئ من مرضه، والمديون من دينه»[2].. وكذا فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ [البقرة: 282] يقول: «... (إلى أجله) أى وقت حلوله الذى أقرَّ به المديون» [3]. ومعلوم أن اسم المفعول من الأجوف البائى؛ مثل: باع، وهاب، ودان، يأتى على صيغة: مبيع، ومهيب، ومدين قياسًا، وما حكى من قول بعضهم: إنها تفاحة مطيوبة ونحوه؛ فإنما هو على غير قياس[4].

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 309.

(2) انظر: الأنوار 1/ 62.

(3) انظر: الأنوار 1/ 144.

(4) يصحح بنو تميم الأجوف اليائى فى اسم المفعول فيقولون: مبيوع ومخيوط [انظر: أوضح المسالك 4/ 403، شرح الأشمونى 4/ 325].

2) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: 38] يقول: «... فبينما هم حول الرَّس وهى البئر الغير المطوية فانهارت فخسف بهم» [1].. وقوله فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] يقول البيضاوى عن (إذ) و(إذا): «...ومحلهما النصب أبدًا بالظرفية، فإنهما من الظروف الغير المتصرفة...» [2].. و(غير) من الأسماء المبهمة الملازمة للإضافة؛ إما إلى النكرة كقولك: ما قرأت غير كتاب، أو إلى المعرفة كقولك: مررت برجل غيرك؛ فلا تستفيد التعريف بدليل وقوعها صفة للنكرة، فلا يفيدها اقترانها بـ(ال) المعرفة فضلاً عن امتناعه [3].

3) وفى تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُۥ فِيهَا حُسْنًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: 23] يقول: «ومن يكسب طاعة سيما حُب آل رسول الله ﷺ..» [4].. وفى تفسيره قوله عَزَّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: 4] يقول البيضاوى: «...إذ العقل يقتضى حُسن الأدب ومراعاة الحشمة سيما لمن كان بهذا المنصب» [5]. و(سيّما) لا تُستعمل إلا بسيقها (لا) النافية للجنس [6].

4) وعند تفسيره قوله عَزَّ وعلا: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7] يقول البيضاوى: «...والوهبّى قسمان: روحانى؛ كنفخ الروح فيه، وإشراقه بالعقل.. وجسمانى؛ كتخليق البدن والقوى الحالة فيه...» [7].. وكذلك فى تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ

---

(1) انظر: الأنوار 2/ 141.

(2) انظر: الأنوار 1/ 49.

(3) انظر: شرح التصريح 1/ 360، 2/ 29، 49، وانظر: القاموس المحيط (الغبرة)، واللسان (غير).

(4) انظر: الأنوار 2/ 362.

(5) انظر: الأنوار 2/ 415.

(6) قال ابن يعيش: ولا يستثنى بسيما إلَّا ومعه جحد... لو قلت: جاءنى القوم سيما زيد؛ لم يجز حتى تأتى بلا [شرح المفصَّل؛ لابن يعيش 2/ 86].

(7) انظر: الأنوار 1/ 11.

مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [هود: 88] يقول: «... وجواب الشرط محذوف وتقديره: فهل يسع لى مع هذا الإنعام الجامع للسعادات الروحانية والجسمانية أن أخون وحيه، وأخالفه فى أمره ونهيه»[1].. وحين يفسِّر قول المولى جَلَّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر: 1] يقول: «... وقيل: المراد بـ(المدثر) المتدثر بالنبوة والكمالات النفسانية»[2].. فألفاظ (الروحانى) و(الجسمانى) و(النفسانى) مما نُسب على غير القياس، والقياس فيه: الروحى والجسمى والنفسى[3].

5) عند تفسيره قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود: 54] يقول البيضاوى: «... والجملة مقول القول و(إلا) لغو لأن الاستثناء مفرغ...»[4].. وكذا فى تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30] يقول: «... وقرئ (حيا) على أنه صفة (كل) أو مفعول ثان، والظرف لغو...»[5].. وفى تفسيره قوله عَزَّ وعلا: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: 4]، يقول: «... (فى إبراهيم والذين معه) صفة ثانية، أو خبر كان و(لكم) لغو...»[6].. فتعبيره بلفظة (لغو) لا يُستساغ إطلاقه على كلمة من كلمات القرآن الكريم، ولو أنه عبَّر عن (إلا) فى الاستثناء المفرّغ بأنها (ملغاة)، ولو أنه عبَّر فى الموضعين الآخرين بلفظة (صلة) لساغ منه ذلك حرصًا على جلال كلمات الله عَزَّ وَجَلَّ.

6) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: 70] يقول البيضاوى: «.... (قالوا آمنا برب هارون وموسى) قدَّم هارون لكبر سنه، أو لروىِّ الآية...»[7].. فتعبيره بلفظ (الروىّ) للحرف الأخير من الآية مستعار من مصطلحات علم

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 467.

(2) انظر: الأنوار 2/ 541.

(3) مثله فى ذلك مثل (رقبانى وشعرانى وجمانى ولحيانى) لعظيم هذه الأشياء المنسوب إليها [انظر: شرح الأشمونى 4/ 202، همع الهوامع 2/ 198].

(4) انظر: الأنوار 1/ 460.

(5) انظر: الأنوار 2/ 69.

(6) انظر: الأنوار 2/ 486.

(7) انظر: الأنوار 2/ 52.

العروض؛ حيث الرويّ هو الحرف الأخير من البيت الشعرى[1]، ولذا فهو غير لائق لأن يوصف به أواخر آيات القرآن الكريم الذى تؤكِّد كثير من آياته أنه ليس بشعر؛ كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِۦ رَيْبَ ٱلْمَنُونِ﴾ [الطور: 30] ، وقوله جَلَّ شأنه: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: 41]، ولو أنه – عفا الله عنه – علَّل ما سبق بمراعاة للحرف الذى خُتمت به أواخر الآيات لبعُد عن الحرج.

هذا كل ما وجدته، وأحسب أن هذه الهنات اليسيرة فى كتاب تفسير كامل للقرآن الكريم تنيف صفحاته على ألف ومائتى صفحة مما يشهد للبيضاوى – لا عليه –؛ بأنه ذو أسلوب يتسم بفصاحة الألفاظ ودقة انتقائها، وقوة التراكيب وحُسن تنسيقها، ورُقى الأسلوب مع نصاعته ووضوحه وملاءمته لشتَّى المعانى ومختلف المواقف التى تشتمل عليها آيات الكتاب الحكيم.

مصطلحاته النحوية :

مما يتصل بأسلوب التعبير فى تفسير البيضاوى: المصطلحات النحوية التى اختارها لإطلاقها على مسمياتها المعروفة عند عامة النحاة.

والبيضاوى يستعمل المصطلحات النحوية الشائعة فى أغلب الأحيان، ولكنه أحيانًا يختار بعض المصطلحات التى نكاد لا نجدها عند معاصريه من النحاة، فإذا كان البيضاوى قد عاش جُل حياته فى القرن السابع الهجرى[2]، فقد عاصره فيه ابن مالك[3]، وعلى إثرهما ابن هشام[4]، ومع ذلك فإن ما استعمله البيضاوى فى تلك القلة من المصطلحات لا نجدها عند ابن مالك ولا ابن هشام ولا من تلاهما من المتأخرين – وإليك هذه المصطلحات :

---

(1) انظر: أهدى سبيل إلى علمى الخليل؛ ص134، وأوزان الشعر العربى وقوافيه؛ ص258.

(2) أكثر المؤرخين على أنه تُوفِّى سنة 685هـ، وانظر: ص 13 من هذا الكتاب.

(3) هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الحيانى، تُوفِّى سنة 672هـ، له: (التسهيل) وشرحه، ونظم (الكافية الشافية)، وشرحها، و(الألفية) وغيرها. [انظر ترجمته فى: الشذرات 5/ 339، مفتاح السعادة 1/ 115].

(4) هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصارى، تُوفِّى بالقاهرة سنة 761هـ، له: مغنى اللبيب، وشذرات الذهب، وأوضح المسالك، والجامع الصغير، وغيرها [انظر فى ترجمته: البغية 2/ 68].

1) فى تفسيره قوله تعالى: [الأنعام:151] فإنه يطلق مصطلح (ما) الخبرية؛ وهو يعنى به (ما) الموصولة[1]، ومن عاصره لا يسميها إلَّا (ما) الموصولة[2].

2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: 99] فإنه يسمى (إن) المشددة: إن المحققة للنسبة[3]، ومن عاصره يسميها: المؤكدة[4].

3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى﴾ [الكهف: 76] فإنه يطلق على النون السابقة على ياء المتكلِّم مع الفعل مصطلح (نون الدعامة) [5]، بينما يسميها معاصروه (نون الوقاية) [6].

4) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: 90] فإنه يطلق على الهاء فى (اقتده) فى قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان؛ حيث أشبعها مكسورة – بأنها (كناية) المصدر؛ أى ضمير المصدر[7]، ومن عاصره لا يسمى مثل ذلك إلا الضمير لا الكناية[8].

5) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143] فإنه يطلق على الجارّ والمجرور (عليكم) اصطلاح (صلة) الوصف بعده (شهيدًا) [9] والمعاصرون له يسمونه: متعلقًا[10].

---

(1) انظر: الأنوار 1/ 326، 492.
(2) انظر: التسهيل؛ ص126، مغنى اللبيب 2/ 352.
(3) انظر: الأنوار 1/ 419.
(4) انظر: التسهيل؛ ص64، أوضح المسالك 1/ 367.
(5) انظر: الأنوار 2/ 19.
(6) انظر: التسهيل؛ ص25، مغنى اللبيب 2/ 25. ويسمونها أحيانًا (نون العماد)؛ [وانظر كذلك: الجنى الدانى؛ ص15].
(7) انظر: الأنوار 1/ 310، 2/ 42.
(8) انظر: التسهيل؛ ص60، أوضح المسالك 1/ 104، شرح شذور الذهب؛ ص134.
(9) انظر: الأنوار 1/ 92.
(10) انظر: «متن الكافية الشافية»؛ لابن مالك (باب الابتداء)، وانظر: أوضح المسالك 1/ 201.

6) وعندما يفسر قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: 86] فإنه يسمى الاستثناء هنا (منفصلاً)[1]، وهو عند معاصريه (المنقطع)[2].

7) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 19] فإنه يعرب (حذر الموت) منصوبًا على العلة[3]؛ أى مفعولاً لأجله، وهو ما يسميه به معاصروه[4].

8) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب: 61] فإنه يذكر أن (ملعونين) منصوب على الشتم[5]، وهو يعنى به المنصوب على الذم بإضمار فعل بهذا المعنى؛ وهو ما يعبر به مَنْ عاصره[6].

9) وحين يفسِّر قول الله تعالى: ﴿بِأَسْمَآئِهِمْ ۚ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: 33] فإنه يسمى (لم) حرف الجحد[7]، ومعاصروه يسمون مثل هذا حرف (النفى)[8].

10) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23] فإنه يقول عن (أُف) إنه اسم صوت[9]... وكذا فى تفسيره قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا

(1) انظر: الأنوار 2/ 379.
(2) انظر: التسهيل؛ ص101، أوضح المسالك 2/ 261.
(3) انظر: الأنوار 1/ 33.
(4) انظر: التسهيل؛ ص90، أوضح المسالك 2/ 225.
(5) انظر: الأنوار 2/ 252.
(6) انظر: أوضح المسالك 3/ 318.
(7) انظر: الأنوار 1/ 52.
(8) انظر: التسهيل؛ ص44، أوضح المسالك 1/ 188.
(9) انظر: الأنوار 1/ 568.

﴿تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: 36] فإنه يعبِّر عن (هيهات) كذلك بأنه صوت[1]. وكلاهما عند معاصريه من أسماء الأفعال[2].

هذا ما خالف فيه معاصريه من المصطلحات النحوية، أما سائر مصطلحاته النحوية سوى ما سبق فإنه يوافق فيه ما يشيع فى كتب النّحاة بعامة.

(1) انظر: الأنوار 2/ 104.

(2) انظر: التسهيل؛ ص211، 212، أوضح المسالك 4/ 83 وما بعدها.